



المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيلزي - الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بغنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري - إيلزي 2017_2019

من إعداد الطالب: عبد الحفيظ بوخشبة
اللجنة مكونة من السادة الأساتذة:

الدكتور: عياشي ياسين..... (أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي إيلزي)..... رئيساً
الدكتور: مكاوي محمد..... (أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي إيلزي)..... مشرفاً مقررًا
الدكتور: عباس عبد الله..... (أستاذ مساعد ب، المركز الجامعي إيلزي)..... مناقشاً

السنة الجامعية: 2021/2020



المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إليزي - الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بغنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري - إليزي 2017_2019

من إعداد الطالب: عبد الحفيظ بوخشبة
اللجنة مكونة من السادة الأساتذة:

الدكتور: عياشي ياسين..... (أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي إليزي)رئيساً
الدكتور: مكاوي محمد..... (أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي إليزي)مشرفاً مقررًا
الدكتور: عباس عبد الله..... (أستاذ مساعد ب، المركز الجامعي إليزي)مناقشاً

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

إلى الغالية على قلبي أمي حفظها الله
إلى من كان حبه وإهتمامه قوام عزيمتي أبي الغالي حفظه الله
إلى القلوب الطاهرة زوجتي الحبيبة، إخوتي رعاهم الله
إلى ابنتي رفيقة وابني يوسف وكافة أفراد عائلتي
إلى رفقاء الدرب أصدقائي وزملائي الاعزاء
إلى كل الاساتذة والمعلمين اللذين درسوني في مشواري هذا
إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا
عبد الحفيظ بوخشيبة

الشكر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على اتمام

هذا العمل المتواضع

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الفاضل

المشرف على هذه المذكرة (محمد مكاوي) على نصحه وتوجيهاته

السديدة

وإلى كل من ساهم ولو بالدعاء من قريب أو بعيد

لإنجاح هذا العمل المتواضع

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم إجراء دراسة تطبيقية تم التركيز من خلالها على البيانات المالية المحصلة من المؤسسة العمومية الاقتصادية، ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي للفترة الممتدة من: 2017 إلى غاية: 2019 وذلك من أجل الحكم على وضعيتها المالية، من خلال استخدامنا لمجموعة من أدوات التحليل المالي ولأجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيمها إلى قسمين ، نظري وآخر تطبيقي، في القسم النظري تناولنا خزانة المؤسسة وأسس تسييرها بالإضافة لأدوات تسيير الخزانة ودورها في تقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بإجراء دراسة ميدانية من أجل معرفة كيفية تأثير سياسات تسيير الخزانة على أدائها المالي واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها نجد أن المؤسسة محل الدراسة سجلت نتائج إيجابية من حيث رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة هذا ما جعلها متوازنة ماليا على المدى القصير، بالإضافة إلى تحقيق المؤسسة نتيجة موجبة الناتجة على مستوى عمليات الإستغلال، تنعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة والذي عكسته المردودية الاقتصادية رغم أنها كانت ضعيفة جدا، كما أن المؤسسة تحتفظ بفائض نقدي كبير دون أن يدر عائدا خاصة سنتي 2017، 2019، وبالتالي فإنها لا تحقق الأمان لكنها لا تعبر اهتماما للربحية أي أنها تضيع فرصا للتوظيف تدر عليها أرباحا، وهذا راجع لعدم التحكم الجيد في تسيير عناصر الخزانة والأنشطة المتعلقة بها، أي عدم فعالية وكفاءة السياسات المتبعة في التسيير.

الكلمات المفتاحية: خزانة المؤسسة، الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي، رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، جدول تدفقات الخزانة.

قائمة المحتويات

الإهداء	3
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	X
قائمة الملاحق	XII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول تسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية....	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لتسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة....	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تسيير الخزينة....	3
المطلب الثاني: التحليل الوظيفي للخزينة....	5
المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة	13
المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية السابقة	22
المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية	23
المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية....	25
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية....	29
تمهيد	30
المبحث الأول: نظرة عامة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية	
اليزي	30
المطلب الأول: لمحة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري....	31
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري....	33
المطلب الثالث: أهداف ومهام ديوان الترقية والتسيير العقاري....	33

35	المبحث الثاني: تقديم مصلحة الدراسة.....
35	المطلب الأول: دائرة المالية والمحاسبة للديوان.....
37	المطلب الثاني: تقديم مصلحة المحاسبة.....
37	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لديوان توت العقاري.....
37	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية والمختصرة للديوان.....
43	المطلب الثاني: دراسة جدول حسابات النتائج.....
46	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....
48	المطلب الرابع: الخزينة.....
	المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي لديوان توت العقاري باستخدام النسب المالية ومؤشرات
49	المردودية.....
49	المطلب الأول: حساب نسب السيولة للفترة (2017-2019).....
51	المطلب الثاني: حساب نسب النشاط والتمويل للفترة (2017-2019).....
56	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وفق تدفقات الخزينة.....
60	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم تدفقات الخزينة للفترة (2017-2019).....
64	الخاتمة.....
69	المصادر والمراجع.....
71	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	جدول وضعيات الخزينة	1-1
08	حالات العجز في الخزينة	2-1
13	تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	3-1
16	تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	4-1
18	مؤشر تقييم جودة أرباح المؤسسة	5-1
19	مؤشر تقييم جودة السيولة	6-1
20	مؤشر تقييم سياسة التمويل	7-1
21	مؤشر تدفق الخزينة المتاح	8-1
38	ميزانية الأصول للفترة (2019-2017)	1-2
39	ميزانية الخصوم للفترة (2019-2017)	2-2
40	الميزانية المختصرة أصول للفترة (2019-2017)	3-2
41	الميزانية المختصرة خصوم للفترة (2019-2017)	4-2
43	جدول حسابات النتائج للفترة (2019-2017)	5-2
46	تغيرات رأس المال العامل للفترة (2019-2017)	6-2
47	تغيرات رأس المال العامل الخاص للفترة (2019-2017)	7-2
47	تغيرات الإحتياج في رأس المال العامل للفترة (2019-2017)	8-2
48	حساب الخزينة للفترة (2019-2017)	9-2
49	نسب السيولة للفترة (2019-2017)	10-2

51	نسب النشاط للفترة (2019-2017)	11-2
53	تطور نسب التمويل للفترة (2019-2017)	12-2
55	تطور نسب المردودية الإقتصادية للفترة (2019-2017)	13-2
55	تطور نسب المردودية المالية للفترة (2019-2017)	14-2
57	تدفقات الخزينة للفترة (2019-2017)	15-2
60	تطور مؤشرات جودة السيولة للفترة (2019-2017)	16-2

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	الهيكل الهرمي لديوان الترقية والتسيير العقاري - إيزي	1-2
36	الهيكل التنظيمي لدائرة المالية والمحاسبة	2-2
42	التمثيل البياني للميزانية المالية أصول للفترة (2019-2017)	3-2
45	التمثيل البياني لتطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية	4-2
48	التمثيل البياني لتطور للإحتياج لرأس المال العامل	5-2
50	التمثيل البياني لتطورات نسب السيولة للفترة (2019-2017)	6-2
52	التمثيل البياني لتطورات نسب النشاط للفترة (2019-2017)	7-2
52	التمثيل البياني لمدة دوران نسب النشاط للفترة (2019-2017)	8-2
54	التمثيل البياني لمدة دوران نسب التمويل للفترة (2019-2017)	9-2
56	التمثيل البياني لتطورات نسب المردودية المالية والإقتصادية للفترة (2017-2019)	10-2
59	التمثيل البياني لتطورات تدفقات الخزينة للفترة (2019-2017)	11-2

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
73	الميزانية المالية أصول لسنة 2017	01
74	الميزانية المالية أصول لسنة 2018	02
75	الميزانية المالية أصول لسنة 2019	03
76	الميزانية المالية خصوم لسنة 2017	04
77	الميزانية المالية خصوم لسنة 2018	05
78	الميزانية المالية خصوم لسنة 2019	06
79	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	07
80	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	08
81	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	09
82	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2017	10
83	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2018	11
84	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2019	12

مقدمة

1. توطئة:

تعد المؤسسة الإقتصادية القاعدة الأساسية التي يدور حولها الإقتصاد كونها تهدف الى تحقيق الربح والاستمرارية والنمو، وترتبط هذه الأهداف بمدى كفاءة أدائها، من خلال الإعتماد على تقنيات تسييرية من أجل المحافظة على مستوى الأداء المالي وكذا تفادي حالات العسر المالي، ومن ثم التصدى للمشاكل والعراقيل التي يمكن أن تواجه المؤسسة في ظل تعقد وتوسع أنشطتها.

كما أن التسيير الجيد والفعال للخزينة يحقق توازن مالي للمؤسسة مما يساعدها على تسديد مستحقاتها في أجالها المحددة، فالخزينة تعبر عن الجانب الحقيقي لتلك العمليات المالية للمؤسسة، وتمثل الحالة المالية التي تمر بها تمثيلاً واقعياً.

وباعتبار جدول تدفقات الخزينة من أهم أدوات التسيير المالي الحديثة فانه يساهم بشكل كبير في كيفية تشكيل الخزينة عبر مستويات معينة وتوفير معلومات مالية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد فوائض مالية، وبغية الإحاطة بموضوع الدراسة والحصول على نتائجها نطرح لذلك الإشكالية التالية:

"ما مدى اسهام جدول تدفقات الخزينة في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة؟"

وللإجابة على الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي ، وما الهدف من دراسته ؟
 - فيما تتمثل مؤشرات قياس الأداء المالي؟
 - هل تحقق خزينة ديوان الترقية والتسيير العقاري-اليزي توازنا ماليا ؟
- سنحاول الإجابة على التساؤلات المذكورة سابقا وذلك من خلال وضع فرضيات مبدئية وفقا لإشكالية دراستنا، كما سنحاول من خلال دراستنا إثبات أو نفي الفرضيات، وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- الفرضية الأولى: يقصد بالخزينة مجموع التدفقات النقدية التي تمتلكها المؤسسة، والغاية من تسييرها هو تجنب عدم الوفاء بالتزامات المستحقة؛
- الفرضية الثانية : يقصد بالأداء المالي مدى فعالية استخدام الوسائل المالية المتاحة ، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والسيولة من اهم مؤشرات
- الفرضية الثالثة : يحقق ديوان الترقية والتسيير العقاري باليزي توازنا ماليا وذلك بالتسيير الجيد لخزينته
- الفرضية الرابعة : يعد جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

2. دوافع اختيار موضوع الدراسة

هناك العديد من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار موضوع بحثنا، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ✓ محاولة تطبيق الجانب النظري للموضوع على واقع مؤسسة اقتصادية
- ✓ أهمية الموضوع لدى المسير المالي خاصة ولدى المؤسسة عامة
- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في مجال التسيير المالي

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الدور الجوهرية الذي تلعبه الخزينة في المؤسسة الاقتصادية
- محاولة تطبيق أهم المؤشرات للحكم على الأداء المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري
- معرفة دور جدول تدفقات الخزينة في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة

4. أهمية الدراسة

- يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات موضوعية يمكن إيجازها في النقاط التالية :
- إبراز ضرورة وجود تسيير جيد لخزينة المؤسسة
 - القدرة على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي
 - إبراز القدرة على الوصول لأداء مالي جيد من خلال تسيير خزينة جيد .

5. حدود الدراسة

- الحدود الزمنية

شملت هذه الدراسة البيانات المالية للسنوات المالية : 2017، 2018 و 2019

- الحدود المكانية

وتتمثل في دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية، ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إيزي

6. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي من خلاله حاولنا عرض أهم ما جاء في الدراسات

النظرية والتطبيقية السابقة التي عالجت موضوع تسيير الخزينة وتأثيره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، قمنا بدراسة تحليلية للبيانات المالية المستقاة من المؤسسة الاقتصادية ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية اليزي.

7. الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل جمع البيانات التي تخدم هدف دراستنا استعنا بأداة استبيان تم تصميمه وفقا للخطوات المنهجية المتعارف عليها، يشمل ثلاث محاور أساسية؛ المحور الأول حول البيانات الشخصية، أما المحور الثاني يشمل الدوافع، الصفات الشخصية، التكوين الجامعي، والمحور الأخير لقياس توجه المقاولاتي للطلاب.

8. مرجعية الدراسة

اعتمدنا في الجانب النظري للدراسة على مقالات، أطروحات ومذكرات تطرقت لموضوع تسيير الخزينة وكذا الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وأوضحت العلاقة بين هذين المتغيرين الأخيرين.

9. هيكل الدراسة

من أجل معالجة موضوع دراستنا والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين: الفصل الأول تناولنا فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية حول تسيير الخزينة وتأثيره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم التعاريف المسندة إلى تسيير الخزينة، وذكر الهدف من هذا التسيير، مروراً باستعراض عملياتها ومكوناتها وإلقاء نظرة عامة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما تطرقنا في ذات المبحث إلى مفهوم تسيير الخزينة والأداء المالي، وذكر أهم النماذج المفسرة له، ثم عرض العلاقة التي تربط بين تسيير الخزينة وأدائها المالي، أما المبحث الثاني عرضنا فيه أهم الدراسات التطبيقية السابقة العربية والأجنبية والتي تناولت موضوع بحثنا أو تطرقت لأحد جوانبه، ومناقشتها وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها دراستنا.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسة التطبيقية، عن طريق تطبيق ما تم تناوله في الدراسة النظرية على واقع مؤسسة اقتصادية متمثلة في ديوان الترقية والتسيير العقاري وذلك من خلال تحليل بياناتها المالية، حيث قسمنا الفصل الثاني إلى أربع مباحث تناولنا فيها التعريف بالديوان، مصلحة الدراسة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي ثم تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات المردودية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

والتطبيقية حول تسيير

الخزينة والأداء المالي

للمؤسسة الإقتصادية

تمهيد

يعد تسيير الخزينة من الأدوات المهمة ضمن اطار الوظيفة المالية ،ذلك أن الخزينة كما يصفها كتاب الادارة المالية بأنها المحرك الأساسي لنشاطات المؤسسة ،فبدونها لا يمكن أن تنمو النشاطات ولا أن تتطور المؤسسات نحو الأفضل ،ولذلك لابد من وجود تسيير كفؤ يضع في اعتباره تحقيق أهداف رئيسية ،لذا سيتم التعرف في هذا الفصل على الأدبيات النظرية والتطبيقية لتسيير الخزينة والأداء المالي ومؤشراته

المبحث الأول: الإطار النظري لتسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مجموعة من النقاط المتعلقة بالخزينة وبالتحديد دراسة مفهوم الخزينة والعناصر المكونة لها ، كيفية حسابها وتحديد وضعياتها المختلفة ، جدول تدفقات الخزينة ، وأخيرا موازنة الخزينة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الخزينة والأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم الخزينة

في البداية نستعرض بعض المصطلحات التقنية باللغة الحية التي تطلق و تردد في جل المخطات على مصطلح الخزينة

" Cash/Treasury " ، السيولة " Liquidity " ، النقديات. " Cash " والمتاحات " Availability "

كما أن الخزينة تعرف على أنها مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لدورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيه من القيم الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة وتستطيع استخدامها فورا ، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيدها، وهذا ما يجعلها مؤشرا يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال استحقاقه .

الفرع الثاني: مفهوم تسيير الخزينة

تعرف تسيير الخزينة على أنها : " إدارة الأصول والخصوم النقدية بغرض تمويل المؤسسة " كما تعرف على أنها : " تسيير التدفقات المالية على المدى القصير ، والتي تشمل كل من : تسيير السيولة ، تسيير الحسابات البنكية

للمؤسسة ، تسيير فائض وعجز الخزينة ، وتسيير المخاطر المالية " ، وانطلاقا مما سبق فإن وظيفة تسيير الخزينة بالمؤسسة تنجز إلى قسمين :

1- التسيير القاعدي للخزينة : ويضم كل المهام الأساسية المتعلقة بالخزينة التي يتم أغلبها على المدى

القصير ، والتي من أهمها :

محاولو الوصول إلى تحقيق المستوى الأمثل من السيولة أين يمكن تغطية ومواجهة الاحتياجات المالية للمؤسسة ، وإمكانية التوظيف المالي الأنسب لفائض التحصيلات .

2- التسيير المتقدم للخزينة: ويضم مهامها أوسع من سابقتها، أين تتم على المدى الطويل (الاستراتيجي)،

والتي تتمثل في:

أولاً- عناصر الأصول: تضم كل سائل أو متاح وهي - :

- الأوراق التجارية للحصول: هي من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة لدعم الخزينة عن

طريق اتصال

المؤسسة ببنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها¹.

- الخصم غير المباشر: هو وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقداً، في هذا النوع من الخصم المدين هو

الذي يقدم ورقة

للخصم، ولإجراء هذه العملية يكفي أن يكون صاحب الورقة قد حمل السفتجة باسم المدين و بالمقابل يتم الدفع

النقدي لدينه، و يستطيع البنك إما تسديد الورقة مباشرة للمدين أو للمورد، و مصاريف الخصم يتحملها

أحدهما، و

العملية يقوم بها بنك العميل.

- الودائع لأجل: تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لآجال، وهذه

الآجال تكون متغيرة حسب احتياجات الخزينة، و هي تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر، وفي حالة ما إذا

كانت المؤسسة في حاجة إلى

سيولة نقدية قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض الخزينة.

- الحسابات الجارية: هي الأموال الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتتمثل في

حسابات الصندوق، البنك، أو الحساب البريدي الجاري.

- سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، مدة استحقاقها لا

تزيد عن ثلاثة

أشهر، وعند حلول موعد الاستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضافاً إليه الفائدة.

ثانياً: عناصر الخصوم:

هي الأموال التي تمنح للمؤسسة من قبل البنك أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاجها

لتسديد قيمة

السلع والخدمات وتسديد الديون وتتمثل في يلي:

¹ أحمد حبيبي، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة الدراسات التقنية بورقلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية،

تخصص تقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 04

- 1- تسهيلات الخزينة : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات أي عندما تكون حسابات المؤسسة المدينة (سالبة) ،وعادة ما يشترط البنك أن تكون الحسابات دائنة على الأقل في بعض الأيام من الشهر
- 2- السلفيات المصرفية : من خلال اتفاق بين المؤسسة و البنك يمكن لهذا الأخير أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك
- 3- السحب على المكشوف : هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظرا لخطورة العملية بالتالي فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة، ومقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول وتمنح ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية ومقابلها يمنحها البنك تسبيقات بنكية.

المطلب الثاني: التحليل الوظيفي للخزينة

ستتطرق في هذا المطلب لحساب الخزينة وفق المنظور الوظيفي، للتعرف على وضعيات الخزينة وكذا حالات العجز فيها.

الفرع الأول :حساب الخزينة وفق المنظور الوظيفي

يتم حساب الخزينة انطلاقا من المعادلة الأساسية بعد حساب المؤشرات التالية¹:

أولا :رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR) Le Fond de Roulement

يعرف على انه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة(الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن السنة.

- أ- حساب - رأس المال العامل الصافي الإجمالي : يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين :
- منظور أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- منظور أدنى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{القروض قصيرة الأجل}$$

- التفسير المالي لرأس المال العامل:

- من منظور أعلى الميزانية:

1- إذا - كان $FR > 0$ في هذه الحالة يعني تحقيق فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

2- إذا - كان $FR < 0$ في هذه الحالة يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد أخرى.

3- إذا كان $FR=0$ هي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات.

- من منظور أدنى الميزانية:

- إذا - كان $FR > 0$ أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة الديون القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض

- إذا كان $FR=0$ في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز.

- إذا كان $FR < 0$ في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الإستهقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.¹

ثانيا : الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (BFRNG):

يتولد الإحتياج المالي عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة مخزوناتا وحقوقها لدى المتعاملين بالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالإحتياج في رأس المال

العامل . وهذا الأخير يتكون من:

أ- حساب الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي : يتم حسابه بجمع مكوناته والمتمثلة في

- الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال: BFR_{ex}

يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الإستغلال، ويحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الإستغلال وموارد الإستغلال.

- الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال: BFR_{hex}

يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب بإجراء الفرق بين استخدامات خارج الإستغلال و موارد خارج الإستغلال.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال} - \text{الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال}$$

¹ فاطمة الزهراء بوطبة، أثر تسيير الخزينة على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة المؤسسة الوطنية تموين بالخشيب ومشتقاته وحدة ورقلة ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2015 ، ص 10-12

ثالثا: الخزينة الصافية الإجمالية (TNG): تعبر الخزينة الصافية عن القيم المالية التي يمكن أن تنصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، وتشكل عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وتحسب كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية الإجمالية} = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل الصافي}$$

الفرع الثاني: وضعيات الخزينة

من خلال الجدول الموالي تتضح وضعيات الخزينة مع التفسير كما يلي:

الجدول رقم (01-01): جدول وضعيات الخزينة

الوضعية	التفسير
الوضعية 1: الخزينة موجبة $TR > 0$	في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة تجمد من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشولة الربحية، وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية وتمديد أجل الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.
الوضعية 2 : الخزينة سالبة $TR < 0$	في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها أي أنها في حالة عجز لذا يجب على المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض من البنك أو التنازل عن بعض استثماراتها.
الوضعية 3: الخزينة صفرية (مثلى) $TR = 0$	في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل مساويا لاحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية (توازنها).

المصدر: حياة رزاق هبله، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي "دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 07-08

الفرع الثالث :حالات عجز الخزينة

من خلال هذا الجدول سنتطرق إلى حالات العجز في الخزينة وتفسيرها حسب المنظور الوظيفي، والمتمثلة في التالي:

الجدول رقم(01-02): حالات العجز في الخزينة

الحالات	التفسير
الحالة 1 : حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة	تنتج هذه الحالة بسبب اخلال المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الإستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي الى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الإحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة اجمالية سالبة ، يتعين على المؤسسة اتخاذ الاجراءات التالية: - الحصول على قروض طويلة الأجل ؛ - التنازل عن بعض الاستثمارات
الحالة 2 : حالة نمو سريع غير متحكم فيه	تنتج هذه الحالة بسبب تحقيق المؤسسة لمعدلات نمو في رقم الأعمال تفوق امكانياتها المالية الحالية ، فيؤدي ذلك إلى تضخم الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضعه الطبيعي ، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة ، ولإعادة التوازن المالي من جديد تتخذ الإجراءات التالية : ✓ العدول عن استهداف أسواق إضافية ✓ الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المالية للمؤسسة عند تحديد حصتها السوقية.
الحالة 3 : حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	تكون هذه الحالة ناتجة عن التسيير العشوائي لعناصر الاستغلال من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء وقبول آجال قصيرة للموردين هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الإحتياج في رأس المال العامل والذي يؤدي الى التهام راس المال العامل وكافة موارد الخزينة ، ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز في الخزينة ، يتعين على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية : ✓ تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير

المخزونات؛ ✓ إعادة النظر في العلاقة الدائنة لكل من العملاء والموردين.	
هذه الحالة ناتجة عن تحقيق المؤسسة لخسائر متتالية ، والذي يؤدي الى تآكل الأموال الجماعية مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلي احتياجات الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وبالتالي تحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي وللخروج من هذه الحالة لابد على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية : ✓ ترشيد النفقات وتدنية التكاليف باستخدام النظم المتخصصة في ذلك؛ ✓ انعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم.	الحالة 4 : حالة الخسائر المتراكمة
تنتج هذه الحالة بسبب تركيز السياسة التسويقية للمؤسسة على تلبية احتياجات عميل وحيد ، فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث آثار مباشرة على وضعية المؤسسة مثل حالة الإفلاي واختفاء هذا العميل مما يؤدي الى انخفاض حاد في رقم الأعمال وينتقل الى حالة تدهور في النشاط . يتعين على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية: ✓ تحسين الوضعية الإستراتيجية عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك؛ ✓ تنويع الأسواق.	الحالة 5 : حالة إفلاس عميل مهم

المصدر : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، جزء 1، طبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص، 108-112

المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة

وسنعرض في هذا المطلب مفهوم جدول تدفقات الخزينة ، مكوناته و طريقة إعدادده.

الفرع الأول : مفهوم جدول تدفقات الخزينة

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا

على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.¹
كما يعرف على أنه قائمة تبين مصادر الأموال واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة بقصد تحديد أسباب
التغير في رصيد النقدية، كما يعد من القوائم المالية المهمة التي توفر المعلومات الممكنة لترشيد قرارات المستثمرين²
الفرع الثاني: مكونات جدول تدفقات الخزينة³

يقدم جدول تدفقات الخزينة تدفقات مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب
مصادرها إلى ثلاثة

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة دورة الإستغلال} + \text{خزينة دورة} \\ \text{الإستثمار} + \text{خزينة دورة التمويل}$$

مجموعات رئيسية وهي:

أولا: تدفقات دورة الاستغلال:

وهي تلك الأنشطة التي تولد مداخل للمؤسسة والتي لا تنتمي إلى أنشطة الاستثمار والتمويل، وتشول
هذه التدفقات
من النشاطات الأساسية للمؤسسة وتمثل هذه التدفقات في الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال
والذي يترجم
نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة.
ونشير إلى مؤشرين مهمين في تווين خزينة الاستغلال وهما: مؤشر القدرة على التمويل الذاتي ومؤشر التغير في رأس
المال العامل للاستغلال.

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي CAF} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاكات} \\ \text{والمؤونات + / - القيمة الزائدة أو الناقصة عن الإستثمار المتنازل عنه}$$

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال} = \text{التغير في مستقات العملاء} \\ + \text{التغير في المخزونات} - \text{التغير في مستحقات الموردين}$$

ثانيا: تدفقات دورة الاستثمار:

في هذه النقطة سنميز بين نفقات الاستغلال التي تتركز على دورة واحدة تتمثل في زمن دورة الاستغلال، أما عن نفقات

الاستثمار فتميز بضخامة الاعتماد المالي هذا من جهة وامتدادها لعدة دورات استغلال من جهة أخرى. نشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستثمار وهما: مؤشر حيازة الاستثمار ومؤشر التنازل عن الاستثمار وبحسبان بالعلاقة التالية:

$$\text{تدفق خزينة الاستثمار} = \text{حيازة الاستثمارات} - \text{التنازل عن الاستثمارات}$$

ويمكن قياس تدفق خزينة الاستثمار باستخدام تدفق الخزينة المتاحة الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا

على تدفق خزينة الاستغلال، والذي يترجم بالعلاقة التالية:

$$\text{تدفق الخزينة المتاحة} = \text{FTD} = \text{فائض خزينة الاستغلال ETE} - \text{النفقات}$$

ثالثا: تدفقات دورة التمويل:

إن تدفقات الخزينة التمويل هي نتيجة للتدفقات التشغيلية والاستثمارية، فإذا كان النشاط لا يتمكن من تمويل ذاتي لمجموع

الاستثمارات، فيجب الحصول على الموارد المالية الخارجية، كما أن التدفق ناتج عن اختيارات وعوائق التمويل. تمول الاحتياجات

المالية الناتجة عن دورتي الاستغلال والاستثمار بمجموعة من الموارد الداخلية والخارجية الناتجة عن المصدرين الرئيسيين ألا وهما: رأس المال، و دورة الاستدانة.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين خزينة التمويل يتمثلان في مؤشر رفع رأس المال ومؤشر توزيع مكافآت رأس المال، وعليه

يتم حساب التغير في الخزينة عن طريق جمع تدفقات الخزينة المتأتية عن كل من أنشطة الاستغلال والاستثمار و التمويل.

الفرع الثالث: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

لقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي SCF طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة:

• الطريقة المباشرة؛

• الطريقة غير المباشرة.

أولا :جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع اجدزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية

الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب... الخ) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

الجدول رقم (01-03): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين - الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

			التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الخزينة على السيولات و شبه السيولات
			التغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: ¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 01، قرار مؤرخ في 02 ربيع الاول عام 1432 هـ الموافق ل 20 مارس 2011 م، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية، القسم 09، الباب الثاني، الفصل 04، ص: 35

ونشير إلى شرح مفصل حول كيفية حساب البنود المكونة لجدول تدفقات الخزينة وفق هذه الطريقة: ¹

أ- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال :

1 التحصيلات المقبوضة من الزبائن : وتحسب كما يلي:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة ، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ماعدا ح/709 التخفيضات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في رصيد ح/41 الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة)

تحصيلات أخرى = ح/74 اعانات الإستغلال + ح/757 المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + ح/758 المنتجات الأخرى للتسيير الجار + التغير في ح/487 المنتجات المسجلة مسبقا

¹ نور الهدى قريشي، دور جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المديرية اجدوية لمويليس بورقلة، مذكرة ماستر في . العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2015 ، ص 10.

² مصطفى طبشي ، إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بورقلة ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة مالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2015 ، ص 59-61.

2. المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين: وتحسب كما يلي:

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = ح/60 المشتريات المستهلكة ماعدا ح/609 التخفيضات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + ح/61 الخدمات الخارجية + ح/62 الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة على الخدمات الخارجية الأخرى - التغير في رصيد ح/401

مدفوعات أخرى = ح/64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + ح/65 الأعباء التشغيلية الأخرى - التغير في رصيد ح/445 الدولة، الضرائب على رقم الأعمال - التغير في رصيد ح/486 الأعباء المسجلة مسبقا

3. فوائد ومصاريف مالية : تتمثل في ح/66 الأعباء المالية

4. الضرائب على النتائج المدفوعة : وتحسب كما يلي:

الضرائب على النتائج المدفوعة = ح/695 الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية - التغير في رصيد ح/444 الدولة والضرائب على النتائج

5. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية : وتحسب كما يلي:

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية = ح/77 منتجات العناصر غير العادية - ح/67 أعباء العناصر غير العادية

ب تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار - :

1. المسحوبات عن اقتناء تشيئات عينية أو معنوية : وتحسب كما يلي:

المسحوبات عن اقتناء تشيئات عينية أو معنوية = التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية

2. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشيئات مالية : وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

3. الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية : وتتمثل في ح/73 /المنتجات المالية.

ت تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل - :

1. التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم : وتحسب كما يلي:

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم = التغير في ح/101 رأس المال الصادر أو رأس مال المؤسسة + التغير في ح/103 العلاوات المرتبطة برأس مال المؤسسة

2. الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها :وتحسب كما يلي:

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها = ح/12 نتيجة السنة المالية السابقة – التغير ف
الحساب 106 الاحتياطات

3. التحصيلات المتأتية من القروض :وتحسب كما يلي:

التحصيلات المتأتية من القروض = التغير في ح /16 الاقتراضات والديون المماثلة +
تسديدات القروض في السنة المالية

4. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة : وتحسب كما يلي:

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة = الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية
المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في /16 الاقتراضات والديون المماثلة

ثانيا : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تعتمد لغرض
تصحيح النتيجة الصافية للدورة المالية مع اعتبار:

– أثر الأحداث والمعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات
الموردين،)...

– التسويات من خلال الضرائب المؤجلة؛

– التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة).. حيث تعرض
بصفة منفصلة.

الجدول رقم (01-04) :. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة.

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
--------	----------	--------------------	----------------------

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاهتلاكات - و الأرصدة تغير - الضرائب المؤجلة تغير - المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير - الموردين و الديون الأخرى نقص - أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات أنشطة الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيّيات تحصيلات التنازل عن تسيّيات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) (التغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند القفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)

			التغير أموال الخزينة
--	--	--	----------------------

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

ونشير إلى كيفية حساب البنود المكونة لجدول تدفقات الخزينة وفق هذه الطريقة على النحو التالي¹:
أ تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال - :

1. **الاهتلاكات والمؤونات** : وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
2. **تغير الضرائب المؤجلة** : وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب والرسوم المقابلة للتحصيل من أطراف أخرى.
3. **تغير المخزونات** : ويتمثل في تغير حساب المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39)
4. **تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى** : ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه وحساب (42) المستخدمين و الحسابات الملحقه و حساب (43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقه بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.
5. **تغير الموردين والديون الأخرى** : ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون و الحسابات الملحقه. نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الرابع : مفاهيم حول الأداء المالي

من خلال هذا المبحث سوف نتناول مفهوم الأداء المالي و مؤشرات قياسه.

الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي

هو تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى

¹ أحمد صالح، استخدام جدول تدفقات الخزينة في التقييم المالي قصير الأجل: دراسة حالة مؤسسة برودياك بورقلة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، اجدزائر، 2014، ص: 11-12

المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء¹ يعد الأداء المالي بأنه وصف لوضع المؤسسة وتحديد الاتجاه التي استخدمته للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم، ما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيول التمويل على ربحية المؤسسة، ويعوس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة. ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- تأثير السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية .

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي:

حتى تتمكن من اشتقاق النسب المالية استعنا بالمعلومات التي يعرضها جدول تدفقات الخزينة على الشكل التالي:²

1. تقييم جودة أرباح المؤسسة: من خلال النسب الموضحة في الجدول التالي

الجدول (05.01): مؤشر تقييم جودة أرباح المؤسسة

طريقة حسابها	مفهومها	البيان النسبة
طريقة حسابها أنشطة الإستغلال/الاحتياجات النقدية الأساسية	تعني قدرة المؤسسة على العمل في تسوية متطلباتها المالية بهدف تجنب قضايا العسر المالي	نسبة كفاية التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال/النتيجة الصافية	هو مؤشر يقارن التدفق النقدي مع النتيجة الصافية للمؤسسة قبل سداد الضرائب، حيث توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي من أنشطة الاستغلال.	مؤشر النقدية من أنشطة الاستغلال

¹ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية)دروس و تطبيقات،اجدزء....الطبعة الثانية دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن . 2006 ، ص 60

² مصطفى طبشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75,74,73

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول تسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

نسبة التدفق النقدي من أنشطة الاستغلال	تعتبر هذه النسبة مؤشرا على نوعية القرارات الإدارية بشأن التواليف المتغيرة التي يمون أن تنسب إلى تواليف الاستغلال، و تعوس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.	إجمالي صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال/ صافي المبيعات
مؤشر العائد على الأصول من الأصول من التدفق النقدي لأنشطة الاستغلال	يوضح هذا المؤشر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي من أنشطة الاستغلال.	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال/ إجمالي الأصول

المصدر: مصطفى طوشي، مرجع سبق ذكره، ص 72، 74

2. تقييم السيولة النقدية- : من خلال الجدول التالي

الجدول (06.01): مؤشر تقييم السيولة النقدية.

النسبة	مفهومها	طريقة حسابها
1- نسبة تغطية النقدية	تمثل التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية و الاستثمارية ما يلي: -توزيعات الأرباح؛ -مسحوبات عن الاقتناء تثبيات مادية أو معنوية.	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال/ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية
2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد القروض	تعكس هذه النسبة مدى استفاء النقدية الناتجة من أنشطة الاستغلال على سداد الفوائد المتعلقة بالقروض ، يعتبر ارتفاع هذه النسبة أمر غير جيد للمؤسسة ، حيث ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.	فوائد القروض/ صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال

المصدر: مصطفى طبشي, مرجع سبق ذكره, ص 74-75

ج- تقييم سياسة التمويل:

الجدول (07.01): مؤشر تقييم سياسة التمويل.

النسبة	مفهومها	طريقة حسابها
نسبة التوزيعات النقدية	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبناها ادارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح، ومدى استقرار هذه السياسة	توزيعات الإرباح/صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال
-نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.	المتحصلات من إيرادات الفوائد والتوزيعات/التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستغلال
4-نسبة الإنفاق الرأسمالي	تحدد هذه النسبة مقدار السيولة النقدية التي تعزم المؤسسة استثمارها، حيث تفيد في توفير مؤشرات عن كيفية استخدام الأموال ، كما تعوس كذلك نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة تتلاءم مع تمويل الأصول الطويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.	الإنفاق الرأسمالي الحقيقي/التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستغلال

المصدر: مصطفى طبشي, مرجع سبق ذكره, ص 75-76.

ث - تدفق الخزينة المتاحة : سنقوم بشرح هذا التدفق كما هو مبين في الجدول التالي:

ج - الجدول(01-08) : مؤشر تدفق الخزينة المتاحة.

البيان	مفهومها	طريقة حسابها
النسبة		

أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال ETE + (- أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار)	يتمثل تدفق الخزينة المتاح (الحر) في الرصيد النقدي المتبقي من التمويل الكامل للاستثمارات الجديدة للمؤسسة على حساب خزينة الاستغلال . إذا كان تدفق الخزينة المتاح موجبا $(0 < FTD)$ فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون وقد قابلت جميع التزم النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون و التوسيع في مشروعاتها أما اذا كان تدفق الخزينة المتاح سالبا $(0 > FTD)$ فهذا يشير إلى انه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، و إذا ظل تدفق الخزينة المتاح سالبا للعيد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.	تدفق الخزينة المتاح
---	--	----------------------------

المصدر: مصطفى طبشي, مرجع سبق ذكره, ص 76-77.

الفرع الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة وأهميته في تقييم الأداء المالي

حتى يتسنى لنا تحليل تدفقات الخزينة ذات أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي يستوجب دراسة واستعمال العلاقة :

المالية للتوازن والتغير في الخزينة كما يلي¹

أ - العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الإستغلال A ؛
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الإستثمار B ؛
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C ؛

ب - التغير في الخزينة : حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي : $D = A - B + C$

¹ نور الهدى قرشي, مرجع سبق ذكره, ص 14, 15

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه

"فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي :

$$A-B+C=0$$

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الوظيفة التي

تمر تغطية احتياجات الاستثمار B بواسطة خزينة الاستغلال A وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

- إذا كان $A-B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لون قبل إصدار حوم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمون المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

- إذا كان $A-B = 0$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لون تونون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمون للمؤسسة أن تونون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال A كانت كافية وعليه فيإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

- إذا كان $A-B < 0$: - المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال. إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فان أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمون أن تؤدي

سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من أجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي "A-B" إلى جعل الرصيد

المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة

المبحث الثاني : دراسة وتحليل نتائج الدراسات التطبيقية السابقة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات التطبيقية السابقة والتي تناولت موضوع بحثنا، وقد

تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، حيث سنقدم عرضا لهاته الدراسات يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها دراستنا الحالية.

المطلب الأول : دراسة وتحليل نتائج الدراسات السابقة باللغة العربية

ارتأينا أن نعرض في هذا المطلب الدراسات التطبيقية السابقة، التي ناقشت موضوع تسيير الخزينة وفقا لتسلسلها الزمني كما يلي:

01- دراسة ازموور رقية وكريم نسرين¹، مذكرة نيل شهادة الماستر بعنوان: دور التشخيص

المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، سنة 2018؛

هدفت الدراسة للتعرف على كيفية مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟ حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي وذل ممن أجل ابراز الاطار النظري للموضوع أما الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج التحليلي لدراسة الحالة وهو ما يوافق المنهجية المتبعة في دراستنا ، الا أن زمن الدراستين مختلف إضافة الى اختلاف المؤسسة محل الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة و الذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف و هذا باستخدام مجموعة من الأدوات و التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- تشخيص القوائم المالية تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية.
- الرأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن لرأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية تجاه دائئها مما يسمح لها بالحصول على ديون اضافية عند الحاجة دون صعوبات
- المردودية موجبة
- تجميد جزء من الأموال و التي يجب استغلالها
- حساب معدل المردودية الاقتصادية والمالية و التجارية للسنوات الثلاث هي مرتفعة مما أعطانا نظرة واضحة على قوة الأداء المالي للمؤسسة.

تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في كونها تهدف إلى معرفة تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، في حين هدفت الدراسة السابقة للتعرف على كيفية مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما تتفق

¹ ازموور رقية وكريم نسرين، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة جامعة أكلي احمد أولحاج - البويرة ، بعنوان دور التشخيص المالي في مراقبة الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، موسم 2017/2018.

الدراسات في المنهج المستخدم في الدراسة، حيث اعتمدت الدراسات على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي فيما يخص الجانب التطبيقي.

- 02- دراسة قانة سارة لحنون جوهر¹، مذكرة نيل شهادة الماستر بعنوان: أثر تدفقات الخزينة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المديرية الجهوية حوض بركاوي - للفترة 2015 إلى 2018 ؛ هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير تدفقات الخزينة على الأداء المالي لمؤسسة سونطراك حوض بركاوي للفترة الممتدة من سنة 2010-2015 حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي وذلك من أجل إبراز الإطار النظري للموضوع أما الجانب التطبيقي فتم استخدام منهج دراسة الحالة وهذا بالإستعانة على المقابلة الشخصية بالمختصين في مجال المحاسبة، وهو ما يوافق المنهجية المتبعة في دراستنا ، إلا أن زمن الدراستين مختلف إضافة إلى اختلاف المؤسسة محل الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- تحقيق المؤسسة لتغير في الخزينة موجب خلال السنتين 2011 و 2012 و 2014 ، يرجع ذلك إلى الفائض الكبير الناتج من دورة الاستغلال على خلاف سنة 2010 و 2013 و 2015 التي حققت المؤسسة فيها تغيرات سالبة للخزينة بسبب التدفقات المتأتية من دوري الاستثمار ؛
 - قدرة المؤسسة على تحقيق صافي تدفق نقدي من أنشطة الاستغلال موجب ولونه شهد تذبذب خلال سنوات الدراسة، وذلك بسبب التغير الحاصل في سعر الخدمة الذي يحدد من طرق وزارة المحروقات، بالإضافة لتغير في الومية، والذي كان من بين أهم الأسباب المؤثرة في النتيجة الصافية؛
 - تحقيق المؤسسة عجز على مستوى صافي تدفقات أموال خزيتها المتأتية من أنشطة الاستثمار طيلة سنوات الدراسة ،ناتج عن عمليات الحيازة عن الاستثمارات المادية والمعنوية و المالية الضخمة التي تقوم بها المؤسسة بالمقارنة مع عمليات التنازل، وبالأخص عمليات الاستثمارات المادية والمعنوية؛
 - تعاني المؤسسة خلال سنة 2010 و 2013 و 2015 من عجز مالي على مستوى صافي الخزينة الإجمالية، والتي تعتبر هي نفسها تدفق الخزينة المتاح، وذلك لأن خزينة التمويل غير نشطة في هذه المؤسسة، والعجز المالي المسجل سببه التوسع الاستثماري خاصة المادي والمعنوي، وذلك لعدم قدرة دورة الاستغلال من تغطية العجز في دورة الاستثمار.
 - من خلال مؤشر النقدية من أنشطة الاستغلال يتضح لنا أن المؤسسة محل الدراسة، أنها موجبة في سنة 2010، 2011، 2013، 2015، وهذا راجع إلى تحقيق المؤسسة نتيجة إيجابية أي خلال هذه

¹ قانة سارة ، لحنون جوهر ،مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة جامعة قاصدي مراح - ورقلة، بعنوان أثر تدفقات الخزينة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المديرية الجهوية - حوض بركاوي - للفترة 2010 إلى 2015 ، موسم 2016/2017.

- السنوات، على خلاف سنة 2012 و 2014 ، التي كانت فيها نسبة مؤشر النقدية من أنشطة الاستغلال سالبة في وهذا راجع إلى النتيجة السالبة للنتيجة الصافية؛
- تولد أصول المؤسسة تدفقات نقدية طويلة فترة الدراسة، وهذا من خلال حساب مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي لأنشطة الاستغلال؛
- حقق مؤشر التغطية النقدية نسبة سالبة خلال كل سنوات الدراسة من 2010 إلى غاية 2015 ، وهذا يعني أن صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال غير كافية لمواجهة التزامات المؤسسة الاستثمارية و التمويلية.

تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في كونها تهدف إلى معرفة تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، في حين هدفت الدراسة السابقة للتعرف على أثر تدفقات الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، كما تختلف معها من ناحية منهج الدراسة، حيث اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي فيما يخص الجانب التطبيقي ، أما الدراسة السابقة فاستعانت بالمقابلة الشخصية للمختصين في مجال المحاسبة.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية

01- ABDMEZIEH AHCEN¹ , **memoire en vue d'obtention du diplome master**, universite, mouloud maameri , tizi ousou, titré "L'impact de la gestion de trésorerie sur la situation financière de l'entreprise. **Cas : Société du coton hydrophile SOCOTHYD**, Boumerdès "

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير تسيير الخزينة على الوضع المالي لشركة **socothid** حيث اعتمد الباحث على :

- البحث البليوغرافي من أجل تحديد وتعريف المفاهيم والمفاهيم الأساسية لإدارة النقد والتدفقات النقدية.
- دراسة تجريبية مبنية على تحليل المستندات المحاسبية والمالية من المنظمة المضيفة. هذه هي حالة **SOCOTHYD** ، والتي ستسمح لنا بتحديد الواقع الجزائري من حيث إدارة النقد وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمكن التحليل المالي الشركة من دراسة وضعها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل ، والتنبيه باحتياجاتها ، من أجل إيجاد تمويل داخلي أو خارجي مناسب ؛

¹ ABDMEZIEH AHCEN¹ , L'impact de la gestion de trésorerie sur la situation financière de l'entreprise. **Cas : Société du coton hydrophile SOCOTHYD**, Boumerdès

- في حالتنا ، فإن التحليل الذي تم إجراؤه لشركة SOCOTHYD بالطرق المختلفة ، وهي الأرصدة المالية ، والنسب ، و TFT مكننا من إجراء تشخيص للوضع المالي لشركة SOCOTHYD .

هذا الأخير لديه رصيد مالي طويل الأجل يتميز بموازنة مالية موجبة على مدى كامل الفترة المدروسة (2015 ، 2016 ، 2017). أي أن الشركة تمول جميع أصولها المستقرة بمواردها الثابتة.

- علاوة على ذلك ، فإن SOCOTHYD تعاني من اختلال مالي قصير الأجل ومعسرة على الفور.
 - يتميز هذا الخلل بمتطلبات رأس مال عامل كبيرة للغاية لم يتم تغطيتها بفائض الموارد على المدى الطويل.
 - أعطى هذا تدفق نقدي سلبي على مدى السنوات الثلاث المدروسة.
- ومع ذلك ، فإن التدفق النقدي السلبي لـ SOCOTHYD لا يعني بالضرورة أن لديها وضعًا ماليًا سيئًا ، لأن رصيد الدين النقدي لشركة SOCOTHYD يرجع أساسًا إلى الفارق المؤقت بين المدفوعات والمقبوضات.

- يمكن لـ SOCOTHYD حل مشكلة التدفق النقدي السلبي من خلال تحصيل ديونها في الوقت المحدد

(45 يومًا إلى 90 يومًا) ، وهو أمر يتطلب مفاوضات أفضل مع عملائها ، ولكن في بعض الأحيان يكون الواقع على الأرض مختلفًا ؛ نظرًا لأن معظم العقود التي تمتلكها الشركة هي عقود عامة (مؤسسات صحية عامة) ، فهذه تعمل بميزانيات الدولة ، لذلك لا يمكن التفاوض بشأن المواعيد النهائية طالما أن شركة SOCOTHYD عامة. وبالتالي ، فهي ملزمة بالانتظار حتى يتم دفع الميزانية النهائية لهذه المؤسسات من قبل الدولة.

تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في زمن اجراءها، فالدراسة السابقة تمت سنة 2019، بينما دراستنا بسنة 2021، كذلك نوع المؤسسة في الجانب التطبيقي مختلف لاعتماد الدراسة السابقة على بيانات مؤسسة انتاج القطن ، بينما دراستنا اعتمدت على بيانات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري متمثلة في ديوان الترقية والتسيير العقاري

02- LEROU Lounes, LARBI Aziz¹¹ , memoire en vue d'obtention du diplome master, universite, mouloud maameri , tizi ousou, titré " La gestion de la trésorerie au sein d'une entreprise économique. Cas du District Commercial NAFTAL

¹ LEROU Lounes, LARBI Aziz, La gestion de la trésorerie au sein d'une entreprise économique. Cas : Société NAFTAL periode 2013-2015 , anne 2014-2015

هدفت الدراسة للتعرف وللإجابة على ثلاث اشكاليات رئيسية وهي:

- ما هو النقد وما هو المكان الذي يحتله في إدارة الأعمال ؟
 - ما هي الأدوات التي يجب وضعها مسبقاً للحصول على إدارة جيدة السيولة وإلى أي مدى تنطبق؟
 - ما الذي يقدمه تطبيق التحليل المالي على البيانات المالية لمنطقة التسويق في نافاتال؟
- ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- يمكننا أن نرى من النتائج التي تم الحصول عليها سابقاً أن نافاتال تتمتع بتوازن مالي جيد يسمح لها بالوفاء بالمواعيد المحددة لها ، وتمويلها الاستثمارات وسداد الديون دون اللجوء إلى الديون.
- توصلنا إلى استنتاج مفاده أن NAFTAL شرعت في مرحلة تحسين تشخيص نقاط قوتها وضعفها والتي من شأنها أن تكون بمثابة إشارات ضوئية يمكن أن تسمح لها بإنشاء توازن لضمان إدارة كافية وسليمة.

تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في زمن اجراءها، فالدراسة السابقة تمت سنة 2015، بينما دراستنا بسنة 2021، كذلك نوع المؤسسة في الجانب التطبيقي مختلف لاعتماد الدراسة السابقة على بيانات مؤسسة NAFTAL، بينما دراستنا اعتمدت على بيانات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري متمثلة في ديوان الترقية والتسيير العقاري

ملخص الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية للخزينة من خلال تعريف كل من الخزينة وتسييرها وذكر مكوناته من جانب الأصول و الخصوم ، ومن ثم تطرقنا إلى حساب الخزينة من المنظور الوظيفي، وضعياتها، حالات العجز، ومن أجل تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية يتم إتباع مجموعة من الإجراءات التي تساعد على الإحتفاظ بحجم مناسب منها، ومن بين هذه الإجراءات تسيير عناصر الإحتياج في رأس المال و كذا توظيف الفوائض المالية و تمويل العجز في الخزينة و التي تعتبر في مجملها إجراءات تنفيذية.

بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة الذي استعرضنا فيه المفهوم والمكونات، ومنه يتضح أن جدول تدفقات الخزينة و الذي يتم إعداده و فق طريقتين المباشرة و غير المباشرة، يتميز بانقسامه إلى ثلاث أقسام رئيسية و هي خزينة الاستغلال، خزينة الاستثمار و خزينة التمويل، وتعتبر خزينة الإستغلال و التي تمثل القسم الأول من جدول سيولة الخزينة أهم عنصر في هذا الجدول، لأنها تمثل القسم المسئول عن تمويل خزنتي كل من الاستثمار والتمويل، بالإضافة إلى السيولة النقدية التي لها أهمية بالغة في المؤسسة، حيث تعبر عن الوضعية الإستراتيجية لها، و تبرز هذه الأهمية في تجنب حالة عدم الالتزام بالتسديد و كذا التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ، كما تناولنا مفهوم الأداء المالي، وركزنا على مؤشرات التي ترتبط بتدفقات الخزينة.

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة وتحليل نتائج الدراسات السابقة باللغتين العربية والفرنسية وفي الفصل الموالي سنحاول تقييم الأداء المالي من جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة ميدانيا في مؤسسة اقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة لأثر تدفقات الخزينة
على الأداء المالي لديوان الترقية
والتسيير العقاري للفترة
2019-2017

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع الذي تطرقنا فيه إلى التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تعتمد إسقاطها لما هو نظري كما هو معاش في إحدى المؤسسات الجزائرية ولقد وقع اختيارنا في ذلك على OPGI ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إيليزي وللقيام بهذه الدراسة إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين

المبحث الأول : نظرة عامة حول ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية إيليزي

تقرر إنشاء ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية إيليزي سنة 1985 وفق المرسوم التنفيذي رقم 75/85 المؤرخ في: 1985/04/13 والمتضمن إنشاء مكتب للترقية و التسيير العقاري للولاية وفقا للمبادئ الأولى التي نصت على أنه " ينشأ مكتب الترقية و التسيير العقاري في كل من الولايات التالية: البيض , إيليزي , برج بوعريريج , أدرار , تندوف , النعامة , عين تيموشنت , غليزان , عين الدفلى , غرداية , الوادي .¹ وبعد صدور المرسوم التنفيذي: 91/147 المؤرخ في: 1991/05/12 والمتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية و التسيير العقاري و تحديد كيفية تنظيمها و عملها . تحول كباقي الدواوين الأخرى من مؤسسة ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري, و ذلك حسب نص الفقرة (01) من المادة الأولى من هذا المرسوم " تتغير دواوين الترقية و التسيير العقاري القائمة عند تاريخ سريان هذا المرسوم , في طبيعتها القانونية الى مؤسسات وطنية ذات طابع صناعي و تجاري " وكما أنه حسب المادة (02) من نفس المرسوم " تتمتع دواوين الترقية و التسيير العقاري بالشخصية المعنوية و الإ استقلال المالي , و تعد تاجرة في علاقتها مع الغير و تخضع لقواعد القانون التجاري ."

و لكون السكن يعتبر من الأولويات و من الاهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقه وتوفيره و نظرا للظروف الإقتصادية , وجدت الدولة أنه من الواجب لها أن تقوم بدمج بعض الدواوين إداريا ضمن ديوان واحد مع الإحتفاظ بنشاطها كما كان واعتبارها كوحدة أو فرع للديوان المدججة فيه , و ذلك لاقتقادها للتسيير الجيد . ولهذا تم دمج و تحويل ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية إيليزي إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية تمنراست وفق المرسوم التنفيذي رقم: 441/97 المؤرخ في: 1997/11/17 والمتضمن حل دواوين الترقية و التسيير العقاري لباب الوادي , الحراش , إيليزي , أدرار , تندوف , البيض , النعامة و تحويل أملاكها و بعد

¹ المرسوم التنفيذي 75/85 المؤرخ في: 1985/04/13

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 82 الصادرة في 31 ديسمبر 2001

عملية الدمج هذه أصبحت OPGI اليزي تابعة لولاية تمنراست .
لكن بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم: 1434/01 المؤرخ في: 2001/12/31 و المتضمن " إنشاء دواوين
الترقية و التسيير العقاري للولايات التالية : إيليزي , أدرار , تندوف , البيض , النعامة , غرداية , الوادي أصبح
OPGI مستقلا بذاته يتمتع بالإستقلالية الإدارية و المالية ² .

المطلب الأول : تعريف مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية إيليزي

يعتبر ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية إيليزي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي و تجاري تمارس
نشاطات عقارية تابعة لوزارة السكن و العمران و المدينة , و من بين أهدافها و مهامها تنفيذ البرامج السكنية
المسطرة من قبل الوزارة الوصية في مختلف الصيغ خاصة السكن العمومي الإيجاري الموجه أساسا إلى ذوي الدخل
المحدود.

إنه من بين الأهداف التي تسعى إليها الجهة الوصية للقضاء على أزمة السكن داخل المجتمع , و ذلك
باتخاذ جملة من الإجراءات التي ترمي في مجملها إلى منح السكن إلى الأشخاص المستحقين و تحقيق العدالة
الاجتماعية في التوزيع و من بينها استحداث نظام البطاقة الوطنية للسكن الذي يتم من خلاله التحقق من عدم
استفادة طالبي السكن على المستوى الوطني من السكن في مختلف الصيغ لتفادي الإستفادة من أكثر من
مسكن ¹.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية إيليزي

يدير دواوين الترقية والتسيير العقاري مجلس إدارة يتعين وفق أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 147/91
المؤرخ في 1991/05/12 والذي يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير
العقاري وتحديد كفاءات تنظيمها ويشرف عليه مدير عام معين من طرف وزير السكن والعمران حيث يتشكل
مجلس الإدارة من :

- خبراء يقترحهم وزير مكلف بالسكن
- خبيرين يقترحهم الوزير المكلف بالمالية
- خبيرين يقترحهم الوزير المكلف بالجماعات المحلية , ويتم تعيينهم بمقرر من الوزير المكلف بالسكن لمدة 03

1 المرسوم التنفيذي رقم: 147/91 المؤرخ في 1985/04/13

2 موقع إلكتروني للمؤسسة، www.wilaya-illizi.dz/ar/administration/1307 .

سنوات , وفي حالة توقف أي عضو من الأعضاء يعوض بالأشكال نفسها إلى غاية انتهاء مهمته , وينتخب رئيس مجلس الادارة من طرف نظرائه لمدة مهمته , و ينتخب رئيس مجلس الإدارة طبقا للقوانين و الأنظمة المعمول بها و يصادق على ما يلي:

- مشروع نظامه الداخلي ;
- برنامج عمل الديوان ;
- النظام الداخلي للديوان ;
- القروض و المصادقة على مخطط السنوي لتمويل الديوان ;
- القواعد العامة لإبرام الصفقات والعقود و الاتفاقيات التي يكون الديوان فيها ملتزما ;
- وبصفة عامة كل القضايا التي يعرضها عليه المدير العام من أجل تحقيق أهداف الديوان²

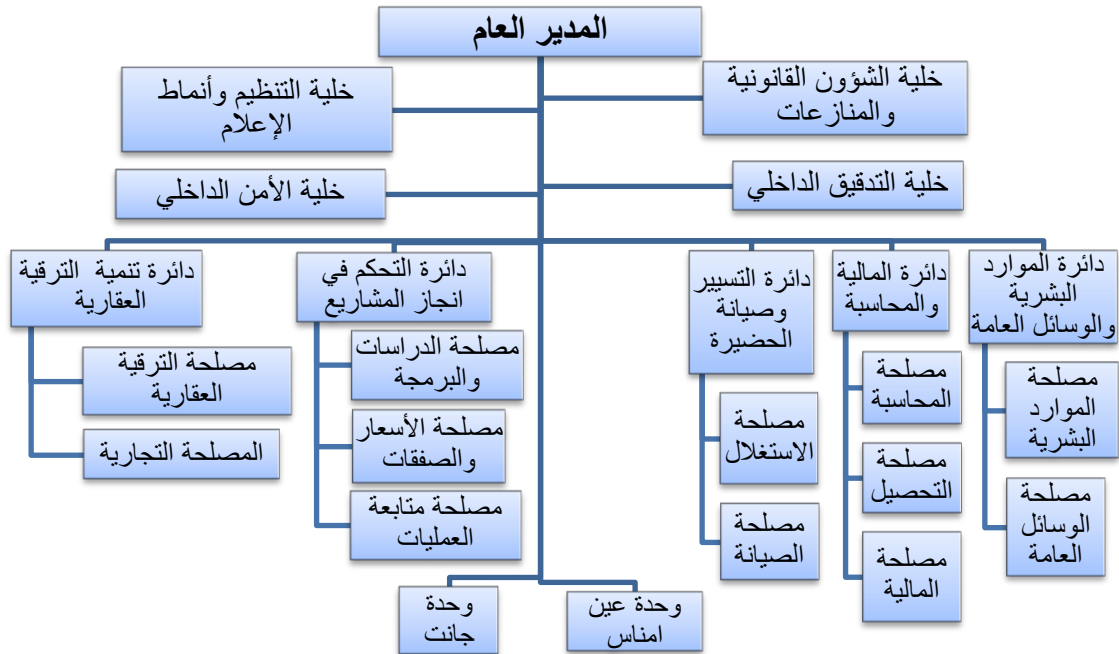
كما يتولى الإشراف على الديوان مدير عام يتعين من طرف الوزير المكلف بالسكن، حيث تتمثل مهامه وفق مضمون المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم: 147/91 في النقاط التالية:

- ✓ يسهر على تحقيق الأهداف المرسومة للديوان
- ✓ يمثل الديوان إزاء الغير ويمكنه توقيع جميع الوثائق التي تلزم الديوان
- ✓ يقوم بالأعمال التحفزية ويمارس الدعاوي القضائية
- ✓ يعد جداول تقديرية للإيرادات والنفقات ويقدمها للمصادقة عليها من طرف مجلس الادارة.
- ✓ يعرض في نهاية كل سنة مالية تقرير سنوي عن النشاط مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسلها للمصادقة عليها.

ويقع تحت اشراف المدير العام حسب الهيكل التنظيمي للديوان. وتطبيقا لأحكام المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم: 91-147 المؤرخ في: 12/05/1991 وبناء على اقتراح مجلس ادارة الديوان يصادق على الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI اليزي

الشكل رقم (1-2)



المطلب الثالث : أهداف و مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

الفرع الأول : أهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري

حسب مضمون المادة (03) من المرسوم رقم 270/85 المؤرخ في : 1985/11/05 الذي يغير تنظيم دواوين الترقية العقارية و تسييرها, حيث يعتبر ديوان الترقية و التسيير العقاري المسؤول على تنفيذ ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية للدولة حيث يهدف إلى:

- إنجاز المعاملات المتعلقة بالملكية (المنازل السكنية والمحلات التجارية)
- تعزيز برامج الإسكان العمومي
- تولي الإشراف على عمليات تطهير العمارات و ترميمها في إطار خاص لإعادة التأهيل
- تولي مسؤولية الإشراف على أشغال إنجاز المحلات و التجهيزات و المنشآت القاعدية
- المرافقة اللازمة للحياة الإقتصادية والاجتماعية في مجموعات المساكن المبنية .

الفرع الثاني: مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري

حسب مضمون المادة (04) من المرسوم رقم 270/85 المؤرخ في : 1985/11/05 الذي يغير تنظيم دواوين الترقية وتسيير العقاري , ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا وتقوم أيضا بما يلي:

✓ ترقية البنايات.

- ✓ الإنابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة إليه.
 - ✓ تأدية الخدمة قصد ضمان ترميم الأملاك العقارية ورد الاعتبار لها و صيانتها أيضا
- وحسب المادة 06 من نفس المرسوم، تكلف دواوين الترقية و التسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري بما يلي:
- تأجير السكنات و المحلات ذات الإستعمال المهني و التجاري و الحرفي أو التنازل عنها
 - تحصيل مبالغ الإيجار و الاعباء المترتبة كبيع التنازل عن الأملاك العقارية التي تسييرها.
 - المحافظة على العقارات و ملحقاتها قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن
 - إعداد جرد للعمارات المكونة للحضيرة العقارية التي تسييرها.
 - تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الإستعمال الأمثل للمحافظات العقارية التي تسييرها
 - ضمان تسيير جميع الأملاك التي ألحقت بها أو سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في اطار وحدود قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

المبحث الثاني : تقديم مصلحة الدراسة

تمت الدراسة على مستوى دائرة المالية والمحاسبة وتم التركيز على مصلحة المحاسبة

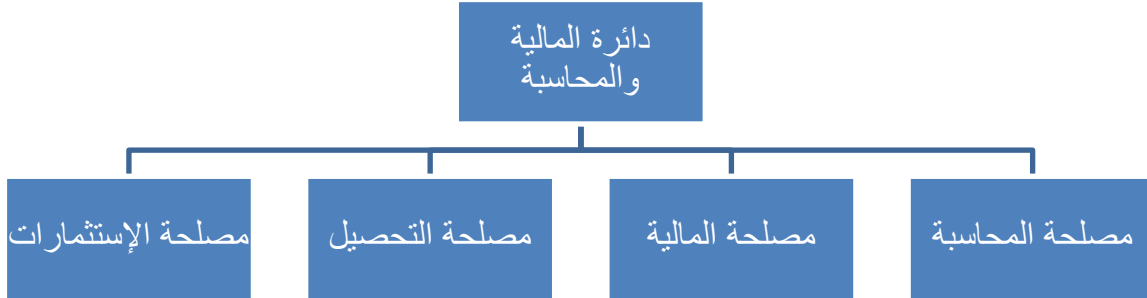
المطلب الأول : دائرة المالية و المحاسبة

وتتضمن هذه الدائرة أربع مصالح ، محاسبة ، مالية ، استثمارات وتحصيل

الفرع الأول : تعريف دائرة المالية والمحاسبة

تعتبر دائرة المالية والمحاسبة هي الجهة المسؤولة عن جميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالديوان وتحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام ,وتتضمن هذه الدائرة أربع مصالح يمكن توضيحها في المخطط التالي:

الهيكل التنظيمي لدائرة المالية و المحاسبة : (الشكل رقم 2 - 2)



أولا : مصلحة المحاسبة:

تقوم بتسجيل كافة القيم المالية كمداحيل و مدفوعات الديوان وفقا لمبدأ القيد المزدوج. و تتمحور مهامها في:

مسك الدفاتر المحاسبية وفقا للقواعد المعمول بها , مع إعداد قوائم الجرد و حساب الإهلاكات.

ثانيا : مصلحة المالية:

و تقوم هذه المصلحة بإعداد الميزانية التقديرية للديوان و التي تخضع لموافقة ممثل وزير السكن , كما تتولى القيام بالتسيير المالي حيث تهتم بصرف المبالغ لتوفير الوسائل المادية اللازمة للديوان , و تسييرها وفقا للميزانية المقدرة . كما تختص أيضا بدراسة الحالة المالية للديوان.

ثالثا : مصلحة الإستثمارات:

من مهام الديوان الإشراف على المشاريع المتمثلة في إنجاز السكنات . و من مهام هذه المصلحة متابعة و مراقبة وضعيات أشغال المقاولين وتسديد مستحقاتهم إلى حين نهاية المشروع وتسليمه بما يتوافق مع الميزانية التقديرية للمشروع.

رابعا : مصلحة التحصيل:

وتعتبر مركز الحركة المالية للديوان , حيث تتكفل باستلام مبالغ الايجار وحق تعبئة دخول المحل التجاري ومبالغ الرسوم المطبقة على دفاتر الشروط وطلبات العروض واستخراج شهادات عدم الاستفادة..... الخ , إذ تختص هذه المصلحة بمتابعة ملفات المستأجرين , وكذلك ملفات المتنازل لهم في حالة البيع. كما يجب عليها تسجيل الأموال التي بحوزة الديوان , وتكفل أيضا بإرسال الإيرادات التي تحصل عليها إلى

مصلحة المحاسبة والمالية لمباشرة الإجراءات اللازمة لمعرفة وضعية الديوان في نهاية الدورة حيث تعتمد على برنامج آلي يسمى DGI

المطلب الثاني : تقديم مصلحة المحاسبة

تعتبر مصلحة المحاسبة واحدة من أربع مصالح تابعة لدائرة المالية والمحاسبة

الفرع الأول: تعريف مصلحة المحاسبة

تعتمد مصلحة المحاسبة في معالجتها المحاسبية على برنامج محاسبي آلي يدعى PCCOMPTA وقد تم اقتناؤه من أجل الخدمات التي يتميز بها , إذ أنه يقوم بتقديم عدة خدمات ومن بينها تصحيح الأخطاء بصورة آلية وكذلك يحتوي على برنامج للحماية حيث وحده المحاسب من يمكنه الدخول للبرنامج بكلمة فيه المرور سرية ويحدد الوقت الذي تم فتحه فيه والوقت الذي أغلق فيه.

الفرع الثاني :مهام مصلحة المحاسبة:

يقوم المكلف بمصلحة المحاسبة بالعديد من المهام نذكر منها

- تسجيل مختلف العمليات التي يقوم بها الديوان في اليومية حسب النظام المعمول به SCF داخل المؤسسة ;
- السهر على الوفاء بالتزامات المؤسسة تجاه الغير مثل الوفاء بالديوان الجبائية تجاه مصلحة الضرائب
- ترحيل الحسابات من اليومية إلى الدفتر الكبير ;
- إنجاز ميزان المراجعة قبل الجرد وميزان مراجعة بعد القيام بعملية الجرد ;
- القيام بعمليات التسوية وأعمال نهاية السنة , وإعداد القوائم المالية (الميزانية, جدول حسابات النتائج , جدول تدفقات الخزينة).

المبحث الثاني :تقييم الأداء المالي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري -اليزي

سنقوم في هذا المبحث بعرض القوائم المالية الخاصة بالفترة (2017 ال غاية 2019) مف د ا رسة تطور

المطلب الأول :إعداد الميزانية المالية والمختصرة للسنوات الثلاث

اعتمادا على البيانات المحصلة من الديوان سنعرض الميزانيات الخاصة بفترة الدراسة كما سنقوم باستخراج الميزانيات المختصرة على ضوءها، هذه الأخيرة ستسمح لنا بالتعرف على الوضع المالي من خلال المؤشرات التي سيتم استخراجها

أولا :الميزانية المالية للسنوات (2017-2018-2019)

أ- جانب الأصول

جدول رقم: (1-2) ميزانية مالية لجانب الأصول

الوحدة :دج

السنة			أصول
2019	2018	2017	
			أصول غير جارية
			فارق بين الاقتناء -المنتوج الإيجابي أو السلبي
			تشبيات معنوية
			تشبيات عينية
1,724,400.00	1,724,400.00	1,724,400.00	أراضي
940,880,924.10	984,007,672.54	1,038,989,262.46	مباني
588,690.88	554,033.54	321,070.53	تشبيات عينية أخرى
			تشبيات ممنوح امتيازها
			تشبيات يجري انجازها
			تشبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
		95,342,099.19	حسابات الإرتباط
943,194,014.98	986,286,106.08	1,136,376,832.18	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية

12,750.00		315,400.02	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
226,852,088.41	199,157,310.57	176,167,558.13	الزبائن
84,898,036.11	98,549,402.09	12,604,275.91	المدينون الآخرون
2,105,383.93	1,148,656.17		الضراب وما شابهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
18,000,000.00	18,000,000.00		الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
17,251,166.36	5,770,125.07	22,650,831.72	الخزينة
349,119,424.81	322,625,493.90	211,738,065.78	مجموع الأصول الجارية
1,292,313,439.79	1,308,911,599.98	1,348,114,897.96	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملاحق (2,3,4)

ب- جانب الخصوم

جدول رقم: (02-02) ميزانية مالية لجانب الخصوم

الوحدة: دج

السنة			البيان
2019	2018	2017	
			رؤوس الأموال الخاصة
300,000.00	300,000.00	300,000.00	رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و - احتياطات مدمجة (احتياطات (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
-52,500,161.93	-36,580,580.87	-68,783,158.53	1نتيجة صافية حصة المجمع /نتيجة صافية
-1,059,670,394.05	-1,021,085,835.75	-949,871,094.04	ترحيل من جديد / رؤوس أموال خاصة

أخرى			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية			
1 المجموع	1,018,354,252.57	-1,057,366,416.62	-1,111,870,555.98
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية	106,517,125.41	110,649,855.41	115,113,068.97
مؤجلة و مرصود لها - ضرائب			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	2,112,298,883.55	2,083,128,748.49	2,083,128,748.49
2مجموع الخصوم غير الجارية	2,218,816,008.96	2,193,778,603.90	2,198,241,817.46
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقه	235,039.07	4,290,033.82	6,020,478.87
ضرائب	36,965,363.29	46,658,092.47	40,209,728.50
ديون أخرى	110,452,739.21	121,551,286.41	159,711,970.94
خزينة سلبية			
3مجموع الخصوم الجارية	147,653,141.57	172,499,412.70	205,942,178.31
مجموع عام للخصوم	1,348,114,897.96	1,308,911,599.98	1,292,313,439.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملاحق (2,3,4)

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة للفترة (2017-2019) انطلاقا من الميزانيات المالية المفصلة لمؤسسة opgi اليزي سنقوم بإعداد الميزانيات المالية المختصرة لتسهيل عملية المقارنة بين سنوات الدراسة وكذا تسهيل عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وحساب مؤشرات الأداء المالي.

الجدول (2-3) جانب الأصول من الميزانية المختصرة للفترة (2017-2019)

الوحدة (دج)

البيان	2017	2018	2019
الأصول	المبالغ	النسبة	المبالغ
الإستخدامات	النسبة	المبالغ	النسبة
	1,136,376,832.18	84.29%	986,286,106.08
		75.35%	943,194,014.98
			72.98%

الثابتة						
الأصول المتداولة	27.02%	349,119,424.81	24.65%	322,625,493.90	15.71%	211,738,065.78
للإستغلال	24.29%	313,868,258.45	22.83%	298,855,368.83	14.03%	189,087,234.06
خارج الإستغلال	1.39%	18,000,000.00	1.38%	18,000,000.00	0.00%	0.00
خزينة الأصول	1.33%	17,251,166.36	0.44%	5,770,125.07	1.68%	22,650,831.72
مجموع الأصول	100%	1,292,313,439.79	100%	1,308,911,599.98	100%	1,348,114,897.96

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملاحق (4،3)

الجدول (4-2) جانب الخصوم من الميزانية المختصرة للفترة (2017-2019)

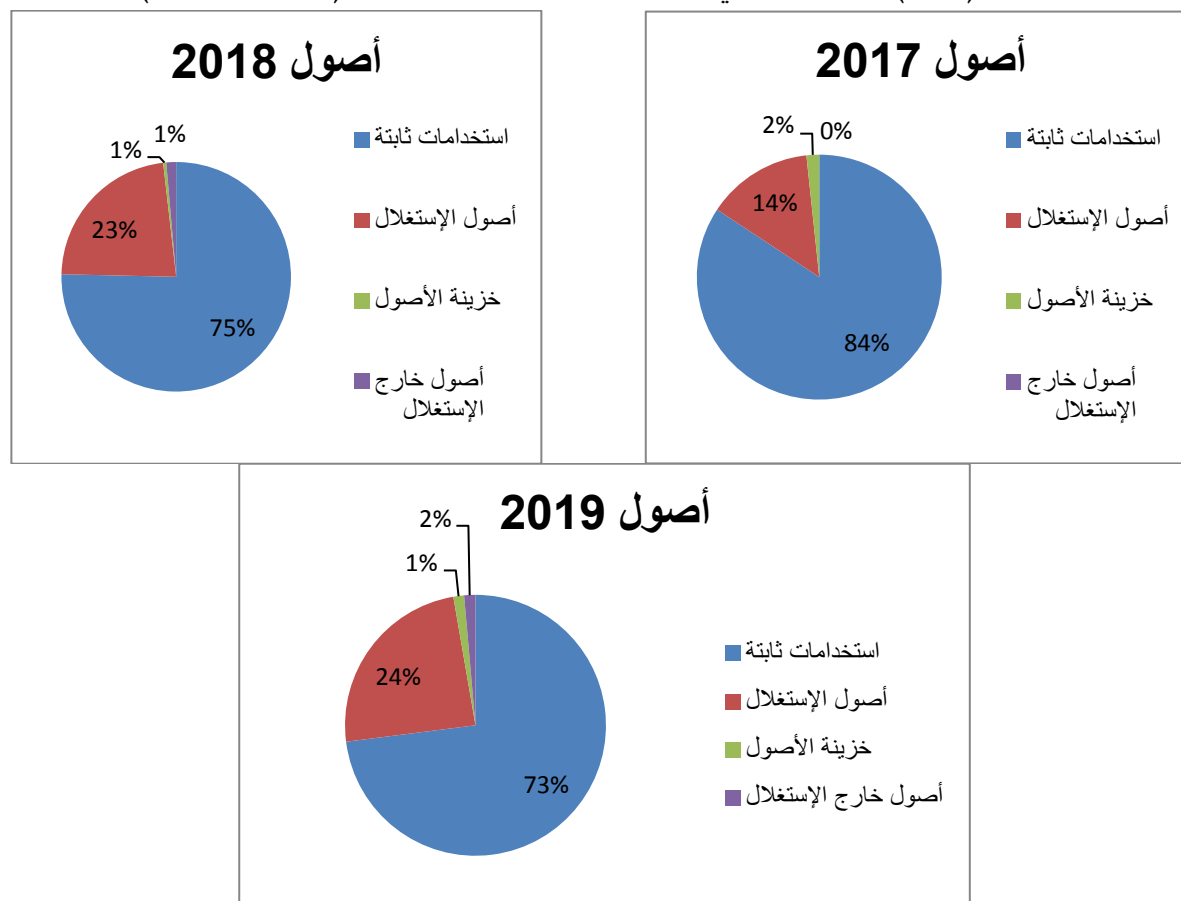
الوحدة (دج)

البيان	2017		2018		2019	
الخصوم	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
الأموال الدائمة	89.05%	1,200,461,756.39	86.82%	1,136,412,187.28	84.06%	1,086,371,261.48
أموال خاصة	-75.54%	(1,018,354,252.57)	-80.78%	(1,057,366,416.62)	-86.04%	(1,111,870,555.98)
ديون	164.59%	(2,218,816,008.96)	167.60%	(2,193,778,603.90)	170.10%	(2,198,241,817.46)
الخصوم المتداولة	10.95%	147,653,141.57	13.18%	172,499,412.70	15.94%	205,942,178.31
للإستغلال	10.95%	147,653,141.57	13.18%	172,499,412.70	15.94%	205,942,178.31
خارج الإستغلال	0.00%	0.00	0.00%	0.00	0.00%	0.00
خزينة الخصوم	0.00%	0.00	0.00%	0.00	0.00%	0.00
مجموع الخصوم	100%	1,348,114,897.96	100%	1,308,911,599.98	100%	1,292,313,439.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملاحق (4،3)

يمكن تمثيل معطيات الجدول للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للسنوات الثلاثة بالشكل البياني التالي :

الشكل: (3-2) التمثيل البياني لأصول الميزانية المالية للفترة (2017-2019)



ثالثا: تحليل عناصر الميزانية المالية للفترة: (2017-2019)

- 1- عرض جانب الأصول : من خلال الجدولين (3-2) و (5-2) اللذين يوضحان هيكل وتطور جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري نلاحظ ما يلي:
 - 1-1 الأصول غير الجارية : نلاحظ انخفاض مستمر للأصول الثابتة حيث قدرت سنة 2017 ب : 1136376832.18 ، سنة 2018 : 986286106.08 وسنة 2019 : 943194014.98 وهذا راجع الى الإنخفاض المستمر لقيمة التثبيات المادية المتمثلة في المباني حيث سجلت انخفا بقيمة : 54981589.92 سنة 2018 و : 43126748.44 سنة 2019.
 - 2-1 الأصول الجارية : نلاحظ تواصل الإرتفاع في قيمتها وهذا راجع للإرتفاع المستمر لقيمة عملاء المؤسسة وزيادة حقوقها لدى الغير حيث ارتفعت بقيمة : 22989752.44

دج سنة 2018 ثم ارتفعت بـ: 27694777.84 سنة 2019 حيث يرجع ذلك لقيام المؤسسة بتوزيع العديد من المباني السكنية المخصصة للإيجار وكذا المحلات التجارية ما خلق زيادة في حقوقها لدى الغير. كما نلاحظ زيادة مستمرة لخزينة المؤسسة حيث بلغت : 22650831.72 سنة 2017 ثم : 23770125.07 سنة 2019 و 35251166.36 دج سنة 2019.

- 2- عرض جانب الخصوم : من خلال الجدولين (2-4) و (2-6) اللذين يوضحان هيكل وتطور جانب الخصوم من الميزانية المالية نلاحظ :
- 1-2 الأموال الخاصة : سجلت انخفاضا في قيمتها من مبلغ : 1018354252.57 - دج سنة 2017 إلى : 1057366416.62 - دج سنة 2018 ثم : 1111870555.98 - سنة 2019 .
- 2-2 الخصوم الجارية : حققت ارتفاعا خلال سنوات الدراسة من: 147653141.57 دج سنة 2017 ثم: 172499412.7 دج سنة 2018 و: 205942178.31 دج سنة 2019 وهذا راجع لارتفاع ديون الموردين والديون الأخرى يث ارتفعت ديون الموردين من 235039.07 دج سنة 2017 إلى 4290033.82 دج سنة 2018 و 6020478.87 دج سنة 2019 بزيادة مقدرة بـ : 5785439.8 دج بين 2017 و 2019 .

المطلب الثاني : دراسة جدول حسابات النتائج للفترة (2017-2019)

بعد تحصلنا على جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث: 2017، 2018، 2019 سنقوم بعرض وتحليل تطور العناصر الأساسية المكونة لجدول حسابات النتائج.

1- عرض جدول حسابات النتائج للفترة (2017-2019)

الجدول (2-5) جدول حسابات النتائج للفترة (2017-2019)

2019	2018	2017	البيان
54,301,130.23	50,018,073.33	43,018,447.41	المبيعات و المنتوجات الملحقة
			تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت

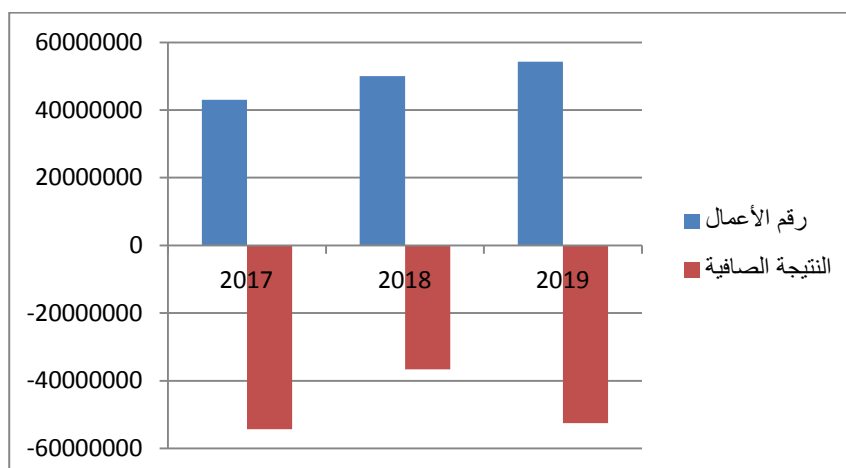
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

إعانات الإستغلال			
54,301,130.23	50,018,073.33	43,018,447.41	إنتاج السنة المالية 1
-1,849,342.20	-2,806,968.19	-1,257,810.27	المشتريات المستهلكة
-4,553,229.65	-2,582,502.34	-4,455,015.78	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
-6,402,571.85	-5,389,470.53	-5,712,826.05	استهلاك السنة المالية 2
47,898,558.38	44,628,602.80	37,305,621.36	القيمة المضافة للإستغلال 3 (1+2)
-61,504,738.29	-60,797,742.10	-62,281,316.69	أعباء المستخدمين
-1,179,107.00	-1,030,202.42	-879,308.38	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
-14,785,286.91	-17,199,341.72	-25,855,003.71	اجمالي فائض الاستغلال
243,307.30	29,380,845.70	3,534,402.60	المنتجات العملية الأخرى
-98,245.21	-12,171,189.87	-1,435,585.91	الأعباء العملية الأخرى
-43,345,015.47	-43,694,474.13	-48,653,996.82	المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
			استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	44,924.74		حساب المنتج غير مصنف ؟؟؟؟
-57,985,240.29	-43,639,235.28	-72,410,183.84	النتيجة العملية 5
315,000.00			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
315,000.00			النتيجة المالية 6
-57,670,240.29	-43,639,235.28	-72,410,183.84	7 قبل الضرائب النتيجة العادية (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية
54,859,437.53	79,443,843.77	46,552,850.01	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-	-	-	مجموع أعباء الأنشطة العادية
112,529,677.82	123,083,079.05	118,963,033.85	النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8
-57,670,240.29	-43,639,235.28	-72,410,183.84	المنتجات (العناصر غير العادية يطلب)
5,170,078.36	7,058,654.41	3,627,025.31	الأعباء (العناصر غير العادية)
5,170,078.36	7,058,654.41	3,627,025.31	النتيجة غير العادية 9

النتيجة الصافية للسنة المالية 10	-68,783,158.53	-36,580,580.87	-52,500,161.93
----------------------------------	----------------	----------------	----------------

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملاحق (5)

الشكل (2-4): التمثيل البياني لتطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية لفترة (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملاحق (6)

2- تحليل جدول حسابات النتائج للفترة (2017-2019): من خلال الجدول (2-6) نلاحظ أن :

- إنتاج السنة المالية : بلغ انتاج السنة المالية 2017 : 43.018.447,41 دج وسجل ارتفاعا سنة 2018 ليبلغ : 50.018.073.33 دج ويواصل ارتفاعه سنة 2019 ليصل :

54.301.130.23 دج وهذا راجع لزيادة المبيعات المتمثلة أساسا في توسع الحضيرة السكنية لأن الديوان يعتمد أساسا في مبيعاته على حضيرته السكنية وزيادة هذه الأخيرة تنعكس ايجابا على مبيعاته بينما يؤثر تملك السكنات والمحلات التجارية لأصحابها وخروجها من اطار الحضيرة السكنية التابعة للديوان إلى نتائج عكسية على مبيعاته.

- استهلاك السنة المالية : عرف تدبدا طوال فترة الدراسة حيث سجل 5.712.826.05 - دج سنة 2017 لينخفض الى : 5.389.470.53 - دج سنة 2018 ثم يرتفع الى : 6.402.571.85 - سنة 2019.

- القيمة المضافة للإستغلال : سجلت ارتفاعا متواليا خلال فترة الدراسة حيث بلغت ما قيمته: 37.305.621.36 دج سنة 2017 ثم 44.628.602.8 سنة 2018 ثم ارتفعت الى : 47.898.558.38 سنة 2019 ويرجع ذلك لزيادة حجم المبيعات والمنتجات الملحقه.

- الفائض الإجمالي للإستغلال : سجل قيما سلبية طوال الفترة وهذا راجع الى ارتفاع قيمة أعباء المستخدمين وكذا الضرائب والرسوم والمدفوعات الماثمة مقارنة بالقيمة المضافة للإستغلال ، حيث بلغ

25.855.003.71- دج سنة 2017 و 17.199.341.72- سنة 2018 ثم
14.785.286.91- سنة 2019.

- النتيجة العملياتية : سجلت قيمة : 72.410.183.84 دج سنة 2017 ، 43.639.235.28 دج سنة 2018 ، 57.985.240.29 دج سنة 2019 بما يعني تذبذبا حيث انخفضت سنة 2018 ثم ارتفعت قيمتها سنة 2019 .
- النتيجة الصافية : تم تسجيل نتيجة صافية سلبية طيلة فترة الدراسة حيث كانت قيمتها : 68.783.158.53 دج سنة 2017 ليتم تذليل الخسارة لـ : 36.580.580.87 دج ثم ارتفعت الخسارة مجددا لتحقيق مبلغ: 52.500.161.93 دج سنة 2019

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجاته والخزينة، وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي.

الفرع الأول: حساب رأس المال العامل : سنقوم باستخدام طريقة أعلى الميزانية لحساب رأس المال

العامل

- طريقة أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
- يوضح الجدول التالي حساب رأس المال العامل بطريقة أعلى الميزانية خلال الفترة (2017-2019)

الجدول : (02-06) تغيرات رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة : دج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	1.200.461.756.39	1,136,412,187.28	1,086,371,261.48
الأصول الثابتة	1,136,376,832.18	986,286,106.08	943,194,014.98
رأس المال العامل	64.084.924.21	150.126.081.2	143.177.246.5

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق (6)

من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسة تحقق رأسمال عامل موجب خلال الثلاث سنوات موضوع الدراسة وهذا ما يفسر إمكانية المؤسسة من تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، وهذا ما يدل على وجود هامش أمان

الفرع الثاني: رأس المال العامل الخاص : هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويمثل الفرق بين الأموال الخاصة والأصول الثابتة. ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الخاص للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول : (02- 07) تغيرات رأس المال العامل الخاص خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة (دج)

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	-1.018.354.252.57	-1.057.366.416.62	-1.111.870.555.98
الأصول الثابتة	1,136,376,832.18	986,286,106.08	943,194,014.98
رأس المال العامل الخاص	-2.154.731.084.75	-2.043.652.522.70	-2.055.064.570.96

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

من الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص كاف سالبا في السنوات الثلاثة للدراسة بشكل متزايد ومستمر وهذا يدل على عدم كفاية الأموال الخاصة لتغطية الأصول الثابتة لذلك تلجأ المؤسسة للموارد الخارجية لتمويل الفرق الحاصل

الفرع الثالث : احتياجات رأس المال العامل

- حساب الإحتياج في رأس المال العامل : يحسب بالعلاقة التالية:

الإحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - أموال الخزينة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

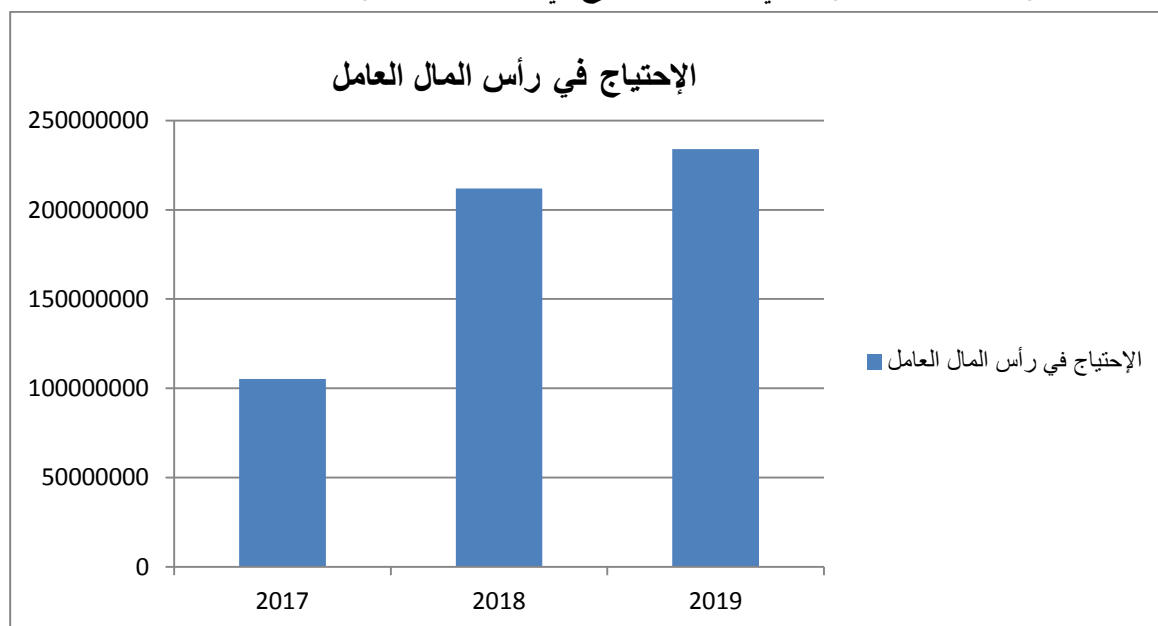
الجدول : (02- 08) تغيرات الإحتياج في رأس المال العامل خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	211,738,065.78	322,625,493.90	349,119,424.81
أموال الخزينة	22 650 831.72	5 770 125.07	17 251 166.36
ديون قصيرة الأجل	106,517,125.41	110,649,855.41	115,113,068.97
الإحتياج في رأس المال العامل	82 570 108.65	206 205 513.42	216 755 189.48

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدولين (2-4) و(2-5)

الشكل (2-05): التمثيل البياني لتغيرات الاحتياج في رأس المال العامل للفترة (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-08)

الفرع الرابع: تحليل النتائج :

كان الاحتياج في رأس المال العامل موجبا خلال سنوات الدراسة مما يدل أن هناك احتياجات

تمويلية

فعليه يجب على المؤسسة أن تقوم بتمويلها، بمعنى أن الموارد لا تغطي كافة الاحتياجات مما يستدعي الاعتماد على رأس المال العامل، ويعاب على المديرين عدم بحثهم على موارد مالية إضافية مادام أن ضمان التسديد موجود

المطلب الرابع: الخزينة

1- حساب الخزينة: تحسب بالعلاقة التالية: الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

الجدول (02-09) حساب الخزينة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل	64.084.924.21	150.126.081.2	143.177.246.5
الإحتياج في رأس المال العامل	82 570 108.65	206 205 513.42	216 755 189.48
الخزينة	18485184.44-	56079432.22-	73577942.98-

2- تحليل النتائج : نلاحظ من الجدول أن خزينة المؤسسة سالبة طوال السنوات الثلاث ، ويرجع ذلك الى أن قيمة الإحتياج في رأس المال العامل أكبر من قيمة رأس المال العامل ما يعني أن موارد المؤسسة لا تغطي الا جزءا من احتياجاتها ويتم تغطية الجزء المتبقي من خلال الديون ، ومنه تبقى الخزينة تعاني من نقص وعاجزة عن تسديد ديونها قصيرة الأجل ويجب على المؤسسة معالجة هذا الوضع السيء من خلال القيام بتحصيل حقوقها وبالأخص حقوقها الإيجارية أو العمل على التخفيض من أصولها الثابتة.

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي لديوان الترقية التسيير العقاري باستخدام النسب المالية ومؤشرات المردودية

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي باستخدام النسب طريقة ذات أهمية نظرا لفعالية هذه الطريقة وسهولتها وامكانية استخراج نتائج مهمة تساعد على التعمق في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهناك العديد من هذه النسب التي يمكن حسابها، لذا سنقوم بدراسة كل من نسب السيولة، نسب النشاط ونسب التمويل، بالإضافة إلى مؤشرات المردودية.

المطلب الأول: حساب نسب السيولة للفترة (2017-2019) : تمكنا هذه النسبة من معرفة

مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وبعد حسابنا لمختلف أنواع السيولة على النتائج المدونة في الجدول التالي:

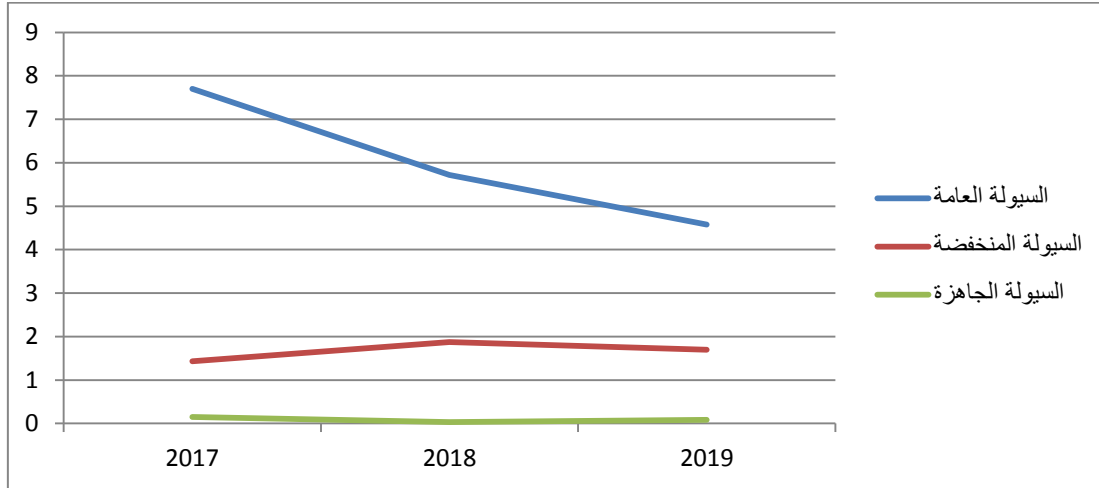
الجدول : (02- 10) نسب السيولة خلال الفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة = الأصول الثابتة / الخصوم المتداولة	7.7	5.72	4.58
نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	1.43	1.87	1.7
نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم المتداولة	0.15	0.03	0.08

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجداول (02-04 ، 02-05 و 02-06)

كما يمكن توضيح نسب السيولة لديوان الترقية والتسيير العقاري في التمثيل البياني التالي :

الشكل (02-06): التمثيل البياني لتطورات نسب السيولة
للفترة (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-09)

الفرع الأول: تحليل النتائج :

الغرض من تحليل نسب السيولة هو الوقوف على مدى قدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الخصوم الجارية، وبالتالي فهي تستخدم لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة .

1- نسبة السيولة العامة : تبين مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها للخصوم المتداولة ونلاحظ أنها تجاوزت الواحد (01) خلال فترة الدراسة ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة عالية وهذا ما يجعلها قادرة على تغطية وتسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال أولها الجارية، ويعني من جهة أخرى أن الديون القيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ الى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز ، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة حيث عرفت هذه النسبة ارتفاعا سنة 2017 اذ بلغت 7.7 % مقارنة بسنة 2018 التي قدرت بـ 5.75 % أي هناك ارتفاع في سيولة المؤسسة ناتج عن تسديد ديون الموردين وتحصيل حقوقها من الغير في هذه السنة لتتخفف هذه النسبة تدريجيا خلال السنتين 2018 و 2019 حيث قدرت سنة 2019 بـ 4.58 % وهذا راجع الى زيادة ديون الموردين وانخفاض قيمة المدينون الآخرون ما يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي قصير الأجل

2- نسبة السيولة المنخفضة : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها السلعي ، وقد تجاوزت الواحد خلال كامل فترة الدراسة والنسبة المعيارية المحددة لها هي:

(0.50-0.30) حيث بلغت 1.43 سنة 2017 وارتفعت الى 1.87 سنة 2018 حيث تدل هذه النسب على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها القصيرة الأجل مع استبعاد المخزونات ما يجنبها الوقوع في مخاطر التوقف عن الدفع ، أما في سنة 2019 فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً مسجلة 1.70 ما يعني أن سيولة المؤسسة انخفضت لن دون التأثير على قدرة المؤسسة على تسديد خصومها الجارية من خلال أصولها الجارية دون اللجوء إلى مخزونها السلعي ما يدل أن النقدية تمثل نسبة كبيرة في الأصول المتداولة

3- **نسبة السيولة الجاهزة** : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية خصومها الجارية اعتماداً على أموال الخزينة حيث كانت النسب المحققة دون المستوى المعياري المحدد في المجال (0.30-0.20) وذلك خلال السنوات الثلاث موضوع الدراسة ، حيث حققت سنة 2017 (0.15) أي أن المؤسسة غطت خصومها الجارية بنسبة 15 % من أموال الخزينة أما سنة 2018 فغطتها بنسبة 3 % ثم 8 % سنة 2019 أي أن المؤسسة تتمتع بقدرة ضعيفة لتغطية خصومها الجارية من خلال أموال الخزينة .

المطلب الثاني : نسب النشاط والتمويل للفترة (2019-2017)

1- حساب نسب النشاط للفترة (2019-2017) : تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة

المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة ، وسنقوم أولاً بحساب متوسط المخزون السلعي اعتماداً على

الملاحق المقدمة حسب العلاقة التالية : متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2

وقد كانت النتائج كالتالي : قيمة متوسط المخزون لسنة 2017 هي : 181500.01 دج

قيمة متوسط المخزون لسنة 2018 هي : 157700.01 دج

قيمة متوسط المخزون لسنة 2019 هي : 6375.00 دج

بعدما قمنا بحساب بعض أنواع نسب النشاط تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول : (02- 11) نسب النشاط خلال الفترة (2019-2017)

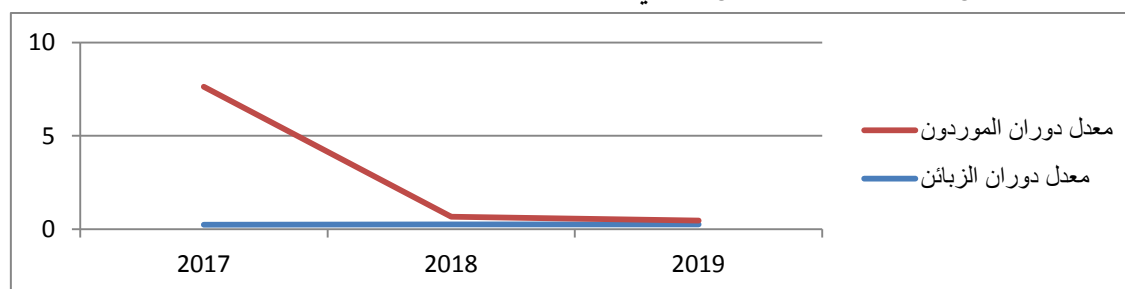
2019	2018	2017	البيان
8517.82	317.17	237.02	معدل دوران المخزون = المبيعات / المخزون السلعي
0.04	1.14	1.52	مدة دوران المخزون بالأيام = 360 / معدل دوران المخزون
0.26	0.25	0.24	معدل دوران الزبائن = صافي المبيعات / الزبائن والحسابات المماثلة
1394.60	1416.04	1474.26	مدة التحصيل بالأيام = 360 / معدل دوران الزبائن

0.20	0.42	7.39	معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية / الموردون والحسابات المماثلة
1823.38	862.89	48.74	مدة التسديد بالأيام = 360 / معدل دوران الموردين

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول حسابات النتائج والملاحق

كما يمكن تمثيل نسب النشاط لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لفترة الدراسة في الشكل البياني التالي :

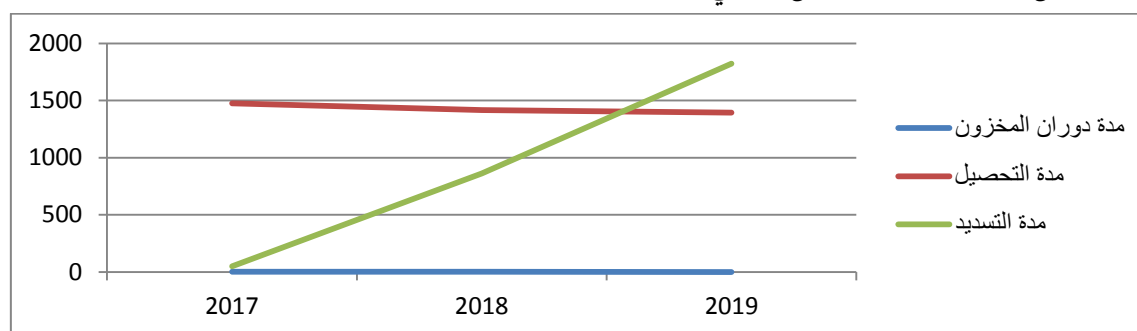
الشكل (02-07): التمثيل البياني لتطورات نسب النشاط للفترة: (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-10)

كما سنوضح تغيرات مدة دوران معدلات نسب النشاط لفترة الدراسة بياناً ما يلي :

الشكل (02-08): التمثيل البياني لتطورات مدة دوران نسب النشاط للفترة: (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-10)

2- تحليل النتائج :

1-2 معدل دوران المخزون: نلاحظ أن معدل دوران المخزون يميل الى الاستقرار خلال سنتي

2017 و 2018 قدر بـ 237.02 و 317.17 خلال السنتين على التوالي أي أن

مخزونات المؤسسة خرجت للإستهلاك بهذا العدد من المرات باعتبار المؤسسة تقوم بتخزين

سلعها المقتناة بغرض الإستهلاك الإستخدام الداخلي وليس لغرض تجاري وقد ارتفع هذا المعدل

سنة 2019 ليصبح بقيمة 8517.82 ما يدل على الإرتفاع في المبيعات حيث قامت

المؤسسة بعمليات توزيع للسكنات التجارية وهو ما يسمح بارتفاع مبيعاتها مراعاة لطبيعة

عمل الديوان قابله انخفاض المخزون من السلع ، يعد هذا المعدل مرتفعاً ما يدل على قصر مدة

الإستثمار في المخزون

2-2 معدل دوران الزبائن: نلاحظ أن معدل دوران الزبائن مستقر خلال الفترة المدروسة فقد تم تسجيل قيمة 0.24 سنة 2017، 0.25 سنة 2018 و 0.26 سنة 2019 ويعتبر هذا المعدل منخفضا للغاية كما أن مدة التحصيل تعتبر طويلة لعدم وفاء الزبائن بآجال التسديد حيث قدرت بـ 1474.26 يوم سنة 2017، 1416.04 سنة 2018 و 1394.60 يوم سنة 2019 وهي لا تمثل المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم من ديون، لكن تماطل العملا في تسديد مستحقاتهم الإيجارية، ونظرا لطبيعة عمل ديوان الترقية والتسيير العقاري الذي يعتمد في تحصيل إيراداته على ايجار السكنات والمحلات التجارية فإن التأخر الكبير وعدم تسديد المستأجرين لمستحقاتهم كان له تأثير كبير في السير الحسن لمصلحة التحصيل.

3-2 معدل دوران الموردين: نلاحظ أن معدل دوران الموردين سجل قيمة 7.39 سنة 2017 لينخفض إلى 0.24 ثم 0.20 للسنتين 2018 و 2019 على التوالي ويعد ارتفاع معدل دوران الموردين علامة من علامات التحسن في السيولة أي أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها الناجمة عن الشراء لأجل وهذا ما نلاحظه من خلال مدة السداد حيث كانت ضئيلة سنة 2017 بـ 48 يوما فقط إلا أنها ارتفعت سنة 2018 لتسجل مدة 862 يوما للسداد و 1823 يوما سنة 2019 ما يعني أن تسيير السيولة سنة 2017 كان كفوًا بخلاف سنتي 2018 و 2019

الفرع الثالث: نسب التمويل

1- حساب نسب التمويل: تمكنا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي معرفة مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول، والجدول التالي يوضح مختلف نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة محل الدراسة

الجدول (02-12): تطور نسب التمويل خلال الفترة (2017-2019)

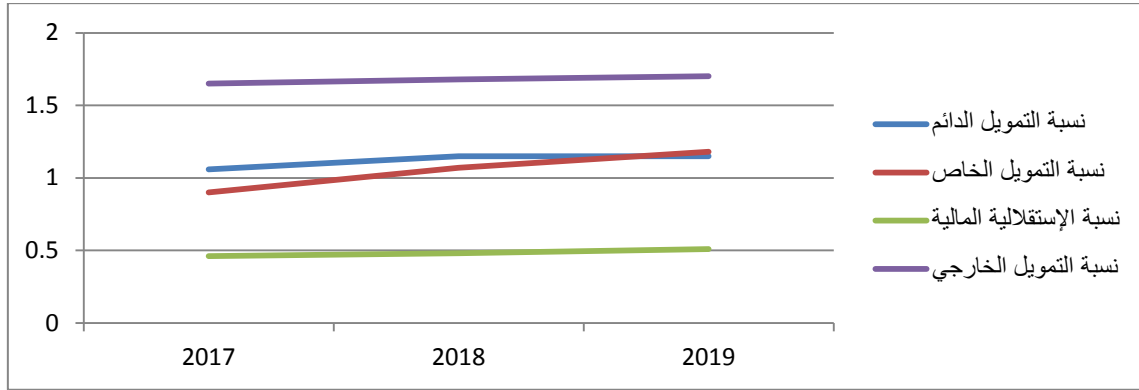
الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة/ الأصول الثابتة	1.06	1.15	1.15
نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة/ أصول ثابتة	0.90	1.07	1.18
نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون	0.46	0.48	0.51
نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجمع الأصول	1.65	1.68	1.70

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجداول (2-5 ، 2-6)

الشكل الموالي يوضح تطور نسب التمويل للمؤسسة خلال فترة الدراسة:

الشكل (02-09): التمثيل البياني لتطورات مدة دوران نسب التمويل للفترة: (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-10)

2- تحليل النتائج:

2-1 نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الدائم أكبر من النسبة المعيارية

المحددة بالواحد (01) خلال كل الفترة المدروسة ما يدل أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة بنسبة فاقت 100 %، إضافة لتحقيقها لهامش أمان يسمح لها بتمويل احتياجات مالية أخرى (أصول متداولة)، وهذا ما يبين أن المؤسسة تحقق التوازن المالي على المدى الطويل، وعرفت هذه النسبة ارتفاعا من 106% سنة 2017 إلى 115% في كلتا السنتين 2018، 2019 بسبب الانخفاض في الأصول الثابتة

2-2 نسبة التمويل الذاتي (الخاص): نلاحظ أن هذه النسبة كانت أقل من الواحد سنة 2017 ما يدل أن الأموال الخاصة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة في هذه السنة بخلاف سنتي 2018 و 2019 حيث كانت النسبة أبرد من الواحد ما يعني أن الموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بنسبة أكبر من 100%

2-3 نسبة الإستقلالية المالية: نلاحظ أنها أقل من الواحد في السنوات الثلاث مووع الدراسة حيث غطت الأموال الخاصة 46 % فقط من مجموع الديون سنة 2017 و 48% سنة 2018 لترتفع بشكل طفيف ل 51% سنة 2019 وبما أنها أقل من النسبة المعيارية فهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على الإعتماد على أموالها الخاصة من أجل تغطية ديونها ما أنها لا تستطيع الحصول على قروض تمويلية بسبب عدم قدرتها على تقديم ضمانات تسديد.

2-4 نسبة التمويل الخارجي: نلاحظ أن هذه النسبة كانت سيئة خلال فترة الدراسة تجاوزت النسبية المعيارية ما يعني أن الديون أكبر من مجموع الأصول ما يعر المؤسسة لمختلف المخاطر المالية التي قد يتعرض لها المقرضون والملاك إذ من المتوقع أن تواجه المؤسسة صعوبات في تسديد

قيمة القروض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها.

الفرع الرابع: نسب المردودية

1- حساب نسب المردودية للفترة (2017-2019): تبين نسب المردودية مدى قدرة المؤسسة على

تحقيق النتائج وذلك من خلال استثمار الموارد في حياة الموجودات من أجل ممارسة نشاط معين وتحديد الأثر المترتب عن استخدام أصول معينة أو خصوم وسنقوم بتحليل المردودية الإقتصادية والمالية.

1-1 المردودية الإقتصادية: ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الإقتصادية = الفائض الإجمالي للإستغلال / الأصول الإقتصادية

الجدول : (02-13) تطور نسبة المردودية الإقتصادية خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الفائض الإجمالي للإستغلال	-25,855,003.71	-17,199,341.72	-14,785,286.91
الأصول الإقتصادية	1,348,114,897.96	1,308,911,599.98	1,292,313,439.79
المردودية الإقتصادية	(0.02)	(0.01)	(0.01)

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

2-1 المردودية المالية: تحسب كما يلي:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

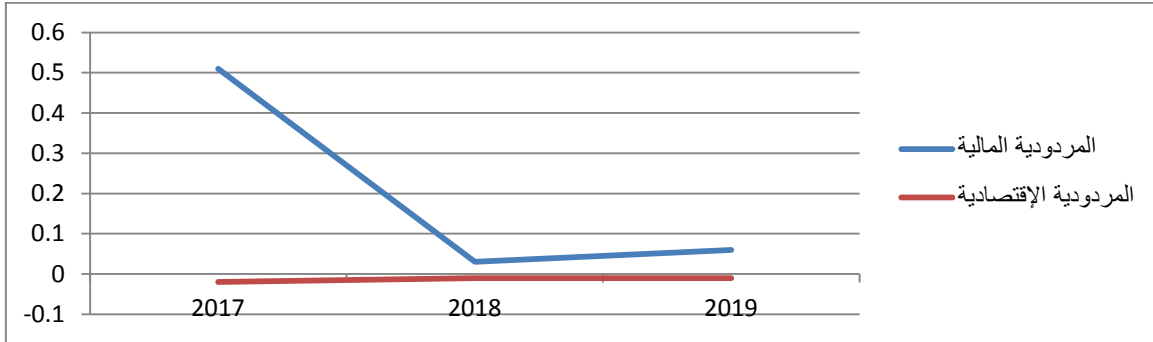
الجدول : (02-14) تطور نسبة المردودية المالية خلال الفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	(52.500.161.93)	(36.580.580.87)	(68.783.158.53)
الأموال الخاصة	(1,018,354,252.57)	(1,057,366,416.62)	(1,111,870,555.98)
المردودية المالية	0.51	0.03	0.06

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

فيما يلي التمثيل البياني لتطورات نسبي المردودية الإقتصادية والمالية

الشكل (10-02): التمثيل البياني لتطورات نسبي المردودية الاقتصادية والمالية للفترة: (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدولين (11-02 ، 12-02)

2- تحليل النتائج:

1-2 المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المردودية الاقتصادية كانت سالبة خلال السنوات الثلاث

وبنسبة ضعيفة أي أن كل واحد دينار من الأصل الاقتصادي كان يولد لنا 0.02 دج كفائض استغلال سالب سنة 2017 ثم 0.01 دج في سنتي 2018 و2019 ما يدل على تحقيق المؤسسة لخسائر في نشاطها العادي وهذا نتيجة سوء تسيير النشاط العام للمؤسسة وعدم فعالية السياسات والقرارات المتخذة من طرف الميسرين.

2-2 المردودية المالية: نلاحظ أنها أخذت قيما موجبة بسبب النتيجة السالبة وكذا سلبية الأموال

الخاصة، فسجلت قيمة 0.51 سنة 2017 أي أن كل واحد دينار من الأموال الخاصة حقق لنا قيمة 0.51 دج كنتيجة صافية حيث كانت نسبة مرتفعة في 2017 لتتخفص الى 0.03 سنة 2018 أي كل واحد دينار من الأموال الخاصة حقق لنا 0.03 دج كنتيجة صافية لتحقيق ارتفاعا طفيفا سنة 2019 بـ 0.06 أي أن كل واحد دينار من الأموال الخاصة ساهم بـ 0.06 دج من النتيجة الصافية ويرجع السبب الى غياب الكفاءة في استغلال الأموال الخاصة وكذا تراكم الخسائر في السنوات السابقة ما كان له من أثر سلبي على الأموال الخاصة وكذا النتيجة الصافية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وفقا لتدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

بإمكان الميسر المالي من خلال جدول تدفقات الخزينة مراقبة التدفقات الخارجة والداخلية من وإلى المؤسسة التي تقوم بها عند آداءها لأنشطتها سواء كانت أنشطة للإستغلال ، الإستثمار أو التمويل، بما يضمن للمؤسسة المحافظة على التوازن المالي للخزينة، كما يعد الجدول مؤشرا عاما يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة بالطريقة المباشرة

سنقوم بعرض جدول تدفقات الخزينة كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول : (02- 15) جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2017-2019)

2019	2018	2017	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
63,815,975.62	49,306,235.57	88,430,862.13	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-61,718,748.03	-60,482,621.89	-69,559,649.01	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-142,687.68	-151,502.91	-79,571.30	الفوائد والمصاريف المدفوعة الأخرى
4,501.10	8,216.00		الضرائب عن النتائج المدفوعة
-377,525.19	1,341,806.66	783,816.77	العمليات في انتظار التصنيف
	-18,000,000.00		الحسابات المالية
1,581,515.82	-27,977,866.57	19,575,458.59	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
5,305,035.01	7,093,939.92	196,649.01	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
6,886,550.83	-20,883,926.65	19,772,107.60	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية أ
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
		-120,500.00	المسحوبات عن اقتناء تثبيات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيات عينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيات مالية
315,000.00			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار ب	-120,500.00	315,000.00	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب ادار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة	4,186,000.00	5,720,000.00	
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-182,780.00	-1,440,509.54	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ج	-355,275.00	4,003,220.00	4,279,490.46
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة أ+ب+ج	19,296,332.60	-16,880,706.65	11,481,041.29
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	3,354,499.12	22,650,831.72	5,770,125.07
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية	22,650,831.72	5,770,125.07	17,251,166.36
تغير أموال الخزينة في الفترة	19,296,332.60	-16,880,706.65	11,481,041.29
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	88,079,491.13	19,699,874.22	63,981,203.22

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق (10-11-12)

الفرع الثاني : تحليل جدول تدفقات الخزينة للفترة (2017-2019)

سنقوم بتحليل جدول تدفقات الخزينة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي اعتمادا على البيانات المبينة في الجدول (02-13) المستخرج من الملاحق (10،11،12) للفترة (2017-2019)

1- تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية (الإستغلال): من الجدول السابق نلاحظ أن

التدفقات المتأتية من أنشطة الإستغلال موجبة حيث سجلت ما قيمته 19,772,107.60 دج سنة

2017 وهذا راجع الى ارتفاع قيمة المقبوضات من الزبائن مقارنة بالمدفوعات ، بينما في سنة 2018

سجل هذا التدفق قيمة سالبة بـ 20,883,926.65 - ويرجع ذلك الى الإنخفاض الحاد في قيمة المقبوضات من الزبائن بمقدار النصف مقارنة بسنة 2017 التي سجلت بها قيمة: 88,430,862.13 دج حيث انخفضت الى: 49,306,235.57 دج سنة 2018 ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التأثير الحاصل على أموال الخزينة من خلال انتهاج المؤسسة لسياسة مالية متمثلة في توظيف مبلغ مالي بقيمة: 18.000.000.00 دج ما كان له من أثر في تخفيض أموال الخزينة ، حيث حققت فائض مالي للإستغلال سالب سنة 2018، أما في سنة 2019 فقد حققت فائض مالي للإستغلال موجب بمقدار : 6,886,550.83 دج وذلك نتيجة ارتفاع التحصيلات من الزبائن

2- **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار:** يمثل هذا التدفق السيولة الناتجة عن عمليات الاستثمار والتي تمثل الفرق بين التحصيلات والتسديدات الناتجة عن عملية الإستثمار، حيث نلاحظ أنه في سنة 2017

حققت فائضا سلبيا قيمته 120.500.00 دج نتيجة قيام المؤسسة باقتراض مبلغ مالي لتسديد قيمة بعض التثبيات المادية في مقابل غياب التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة نتيجة عدم القيام بالإستثمار المالي سنة 2017

3- **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:** حققت المؤسسة صافي تدفق موجب خلال سنتي 2018، 2019 بمقدار: 4,003,220.00 دج وذلك بسبب ارتفاع قيمة التحصيلات المتأتية من القروض، هذه الأخيرة كانت منعدمة سنة 2017 ما أدى لتحقيق فائض خزينة تمويل سالب مقداره - 355,275.00 دج ، كما حققت المؤسسة فائض خزينة تمويل موجب سنة 2019 يقدر بـ : 4,279,490.46 دج سببه العوائد والتحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة. عموما فإن الفائض المحقق في خزينة التمويل سنتي 2018، 2019 يعتبر أمرا إيجابيا للمؤسسة باستثناء سنة 2017 التي لم يكن بها أي نوع من الإستثمار المالي يحقق عوائد مالية ايجابية للمؤسسة.

4- **التغير في الخزينة:** من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2017 حققت المؤسسة خزينة موجبة تقدر بـ 19,296,332.60 دج ما يدل على أن المؤسسة حققت فائضا في خزيتها ناتج عن التوازن المالي والسبب الرئيسي هو قدرتها على تغطية الإحتياجات الداخلية أذ أنها استطاعت تغطية نفقات الإستثمار والتمويل عن طريق فائض تدفقات خزينة الأنشطة الإستغلالية، نفس الشيء نستطيع قوله عن سنة 2019 حيث حققة المؤسسة فائضا في خزيتها يقدر بـ 11,481,041.29 دج، أما عن سنة 2018 فقد حققت المؤسسة عجزا في تدفق الخزينة يقدر بـ : 16,880,706.65 - دج بسبب تحقيق عجز في دورة الإستغلال سببه تدني قيمة التحصيلات من العملاء.

مما سبق يمكننا القول بأن هناك سوء تسيير في الخزينة لأن نتائجها كانت متذبذبة وعلى المؤسسة معالجة هذا الوضع.

الفرع الثالث: التمثيل البياني لتطورات تدفقات الخزينة للفترة (2017-2019)

الشكل (02-11): التمثيل البياني لتطورات تدفقات الخزينة للفترة (2017-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-13)

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم تدفقات الخزينة لديوان الترقية التسيير العقاري للفترة (2017-2019)

يمكن استخدام مؤشرات تدفقات النقدية المؤسسة في تسيير خزيتها ومراقبة أدائها

الفرع الأول : مؤشرات جودة السيولة

1- حساب مؤشرات جودة السيولة للفترة (2015-2017): تعتبر السيولة في المؤسسة شيء ضروري

تسعى كل مؤسسة لتحقيقه والحفاظ إليه، وفي جدول تدفقات الخزينة فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يوفر السيولة للمؤسسة، وفي الجدول التالي سنقوم بتوضيح هذه النسب:

الجدول : (02-16) تطور مؤشرات جودة السيولة خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: دج

2019	2018	2017	البيان
21.86	/	-164.08	نسبة التغطية النقدية= صافي التدفقات التشغيلية \ التدفقات الخارجية للأنشطة الإستثمارية
-0.28	0.35	-0.11	صافي التدفقات الضرورية = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية \ الديون المستحقة ومدفوعات التأجير
-0.004	0.007	-0.021	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فواد الديون = فوائد الديون \ صافي

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (02-13)

- 2- تحليل النتائج:** سنقوم فيما يلي بتحليل مؤشرات جودة السيولة التي تم توضيحها في الجدول السابق
- 1-2 نسبة التغطية النقدية:** نلاحظ من خلال جدول النسب المالية المشتقة من جدل حسابات النتائج أن نسبة التغطية النقدية متذبذبة فقد كانت سالبة سنة 2017 ما يدل على أن صافي التدفقات من الأنشطة الإستغلالية غير كافية لمواجهة التزامات المؤسسة محل الدراسة الإستثمارية، غير أنها حققت في سنة 2019 فائض في هذه النسبة، بما يدل أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستغلالية بإمكانه تغطية الإلتزامات الإستثمارية للمؤسسة وفي هذه الحالة فإن المؤسسة ليست بحاجة للإستدانة الخارجة لقدرتها على تغطية الإلتزامات الإستثمارية من خلال فائض أموال الأنشطة الإستغلالية.
- 2-2 صافي التدفقات الضرورية:** نلاحظ من خلال جدول نسب جودة السيولة أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الديون المستحقة ومدفوعات التأجير من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في كلتا السنتين 2017، 2019 بخلاف سنة 2018 التي حققت فيها فائضا ونسبة موجبة ما يدل على قدرة المؤسسة على تغطية ديونها المستحقة من خلال صافي التدفق النقدي التشغيلي.
- 3-2 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فواد الديون:** نلاحظ من خلال جدول مؤشرات جودة السيولة أن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون ضئيلة جدا ولا تمثل سوى نسبة صفرية خلال السنوات الثلاث للدراسة وهو ما يدل أن المؤسسة قادرة على تسديد فوائد ديونها من خلال صافي تدفقاتها الإستغلالية.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد القيام بدراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي للفترة: 2017 إلى غاية 2019 ومن خلال المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة والمتمثلة في الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، حيث تم حساب وتحليل أهم المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة وهذا من منظور تحليل التدفقات، وقد توصلنا إلى جملة من مشاكل التسيير ، حيث استخلصنا من هذه الدراسة أن المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة وهذا راجع الى التدبذب الحاصل في مؤشراتها المالية، وعليه يمكن القول بأن تسيير المؤسسة لخزينتها لم يكن كفؤا.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً ؛ حيث يمكن من مراقبة النشاط ويساعد في عملية اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، لقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الوسائل المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهي الخزينة، حيث يعد تسيير الخزينة انشغالا دائما للمؤسسة كما أن الإهتمام الأول لمسير الخزينة هو ضمان استمراريته وتحقيق الربح للمؤسسة الذي لا يتم الا بتسديد الديون في مواعيد استحقاقها، والسير الجيد للخزينة لا يكمن فقط في عمليات التحصيل والتسديد ، بل يتعدى ذلك ليصبح مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحافظ على التوازن المالي للمؤسسة. من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تم تقسيمها إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية بالإضافة الى تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1-1 نتائج الدراسة النظرية:

- تعد الخزينة أداة فعالة للتحكم في تسيير المؤسسة وكشف نقاط القوة والضعف، وكذا الاختلالات المالية فيها والأسباب الحقيقية المؤدية لها؛
- تحليل ومعالجة المسيرين للعوامل التي تؤثر على الأداء المالي الداخلية والخارجية واتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها، من أجل تحقيق الأهداف وكذا القيام بتعديل وتصحيح الإستراتيجية والخطط الموضوعية وترشيد استخدامات الموارد المتاحة عن طريق تقييم أدائها المالي باعتباره أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء؛
- يسعى مسير الخزينة جاهدا لتمويل عجز خزنته، وتوظيف الفائض منها في حالة وجوده بكفاءة تسمح له بتحقيق تدفق داخلي، وكذلك تحقيق الإستقرار والتوازن المالي؛
- تعد الموازنة التقديرية للخزينة جزء من عملية التخطيط والرقابة المالية وأداة من أدوات الإدارة المالية في تخطيط ومراقبة الوضع النقدي وكذا مساعدة المسؤولين في اتخاذ القرار داخل المؤسسة؛
- يعد جدول تدفقات الخزينة بمثابة أعمال المؤسسة التي تحدد اتجاهها وتساعد في دعم إنتاجية أصولها وخلق نقدية تشغيلية تساعد في تغطية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية، كما يعطينا الصورة الحقيقية للوضع المالية للمؤسسة؛
- استخدام المحلل المالي لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومؤشرات المردودية، وكذا المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لتحليل الوضع المالي للمؤسسة واعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسة،

كون هذه المؤشرات أداة فعالة في التخطيط، التنبؤ والمتابعة وكذا تقييم الأداء والوقوف على نقاط القوة والضعف في دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة واختبار قدرتها على تحقيق الإيراد لا سيما إذا راعينا الدقة في الحساب، والعناية في تفسير مضمونها.

1-2 نتائج الدراسة التطبيقية:

- حقق ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية استخداماتها عن طريق أموالها الدائمة مع بقاء فائض مالي ما يعني امتلاكها لهامش أمان، كما يدل على توازن المؤسسة في المدى القصير؛
- الإحتياج في رأس المال العامل كان موجبا كما أنه ارتفع بسبب قيام المؤسسة بعدة توزيعات سكنية بما يعني توسيع الحضيرة السكنية ما من شأنه الزيادة في عدد العملاء المستأجرين وهو ما ساهم في ارتفاع تحصيلات المؤسسة من العملاء ؛
- من خلال دراستنا لمؤشر الخزينة والنتائج المتوصل إليها نجد أنها كانت موجبة خلال فترة الدراسة وهذا لكون رأس المال العامل أكبر من قيمة الإحتياج في رأس المال العامل؛
- المؤسسة تعتمد على أصولها الجارية لتسديد ديونها قصيرة الأجل ودون المساس بمخزونها السلعي، وهذا نتيجة تحصيل ديونها من الزبائن ما جعل النقدية الجاهزة تمثل نسبة كبيرة في الأصول المتداولة، كما أنها تتمتع بسيولة عالية كافية لتغطية أصولها بأموال الخزينة، هذا ما جعل نسب السيولة تفوق المعدل المعياري في مجملها، ما يعكس التسيير الجيد لأصول المؤسسة في المدى القصير والذي انعكس على الأداء المالي بالإيجابية وحققت توازن مالي في المدى القصير؛
- بالنسبة للبيع والشراء بالأجل فكانت مدة التحصيل أطول من مدة التسديد للموردين، هذا أثر سلبي على معدلي دوران الزبائن والموردين ما أدى إلى استهلاك سيولة الخزينة، ما يعكس كفاءة المؤسسة في تسيير أصولها من المخزونات، لكن السياسات المتبعة في تسيير حسابات الزبائن والموردين غير فعالة وهذا ما انعكس سلبي على مؤشرات نسب النشاط التي بدورها أثرت على الأداء المالي للمؤسسة؛
- المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وكذا بعض الأصول المتداولة كما أنها تعتمد على أموالها في التعامل مع الموردين وتحقيقها لرأس مال عامل موجب أكبر من الديون ما جعل نسب التمويل في معظمها تميل إلى الإستقرار ما سمح للمؤسسة بتوفير هامش أمان وضمانات للإقتراض، دون الوقوع في مخاطر مالية هذا ما انعكس على نسب التمويل الداخلي والخارجي والإستقلالية المالية، غير أن اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتسديد ديون الموردين أثر على نسبة التمويل الخاص وكانت ضعيفة نسبيا إلا أن هذه النسب كانت في المستوى الذي يسمح للمؤسسة القيام بنشاطها؛
- حققت المؤسسة مردودية مالية موجبة طول فترة الدراسة وهذا يعني أن النتيجة الصافية تساهم في زيادة الأموال الخاصة لكن بشكل سلبي بسبب تحقيق خسائر في نشاط المؤسسة؛

- بالنسبة للمردودية الاقتصادية كانت سالبة، ما يفسر بعدم قدرة الأصول على توليد أرباح الناتج عن تضخم تكاليف الإستثمارات؛
- من خلال جدول تدفقات الخزينة نجد أن التدفقات المتأتية من الأنشطة الإستغلالية كانت مرتفعة سنّي 2017 و 2019 بخلاف سنة 2018 التي سجل بها انخفاض في التحصيلات من الزبائن بنسبة النصف مقارنة بسنة 2017 ، وهذا دليل على أن النشاط الإستغلالي يولد فائض نقدي للمؤسسة؛
- حققت المؤسسة نتيجة ضعيفة وفي انخفاض من التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية، ما يعني أن المؤسسة لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة لإدارة حسابات الاستثمار، كما أن الفائض من الأنشطة التشغيلية لا يساهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق تدفق نقدي بالنسبة لسنة 2017 بخلاف السنتين الأخيرتين، حيث تم استثمار جزء من الفائض النقدي ليدر عوائد مالية على المؤسسة ابتداء من سنة 2018؛
- بالنسبة للأنشطة التمويلية حققت صافي تدفق نقدي موجب في السنتين الأخيرتين، وهذا راجع لحصولها على قروض تمويلية وفي السنة الأولى حققت نتيجة سالبة، نظرا لإنعدام التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

2- اختبار صحة الفرضيات

- نصت الفرضية الأولى على أن " يقصد بالخزينة مجموع التدفقات النقدية التي تمتلكها المؤسسة، والغاية من تسييرها هو تجنب عدم الوفاء بالتزامات المستحقة ، وبعد الدراسة تبين لنا ما يلي:
- المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها وهذا ما يعكسه جدول تدفقات خزيتها حيث حققت خزينة موجبة خلال كامل فترة الدراسة.
- مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري رغم أنها كانت متذبذبة في مجملها وهذا ما يعكس التسيير غير الكفؤ للخزينة فالمؤسسة حققت توازن مالي على المدى القصير، وهذا ما دلت عليه الخزينة الموجبة كذلك رأس مال العامل موجب أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل الموجب أيضا.
- النسب المالية كانت مقبولة على العموم ما يدل على أن سياسات المؤسسة في تسيير الخزينة كانت فعالة وهذا ما أظهرته نسب السيولة بتحقيقها للسيولة الجاهزة ، أما نسب النشاط فتبين التسيير الجيد للمخزونات بالمقابل المؤسسة لا تتبع قاعدة التحصيل قبل التسديد ما يجعها تواجه مشاكل ومصاعب مالية متنوعة، فيما يخص نسب التمويل فهي تعكس قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها من أموالها الخاصة وكذا توفير ضمانات تسمح لها بالإقراض.
- نسب المردودية تبين لنا أن المردودية الاقتصادية كانت ضعيفة وهذا يعكس سوء تسيير الخزينة في استثمار

أصولها، وهذا راجع إلى عدم استغلال المؤسسة لكل أصولها، أو أن هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها، كما أن الاهتلاكات الضخمة للاستثمارات وعدم سعيها إلى تجديدها مما يؤثر على مردوديتها، كما أن المردودية المالية كانت سالبة على طول فترة الدراسة ما دل على عدم الكفاءة في تسيير الأموال الخاصة، وهذا ما بينته نسب جودة الربحية والسيولة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

3- التوصيات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي يمكن من شأنها أن تحسن من تسيير الخزينة مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي وتتمثل في:
- على المؤسسة أن تضع سياسة للرفع من رقم أعمالها وذلك باتباع سياسة تساعد على تحصيل ديون الزبائن المتركمة وهو ما اظهرته طول مدة التحصيل مقارنة بمدة التسديد خاصة سنة 2017، أين كان الفارق بين المدتين كبيرا.
- إعادة بناء سياسة تمكنها من تسيير المخزونات بالشكل الذي يؤثر إيجابا على مستوى الخزينة تماشيا مع العناصر الأخرى؛
- إعادة النظر في سياسة التحصيل من الزبائن والتسديد للموردين بما يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية بالخزينة، وكذلك بما يخدم الثقة بين الموردين والمؤسسة كذلك عدم وجود زبائن مشكوك فيهم تجنبنا للوقوع في العسر المالي وتحميد السيولة،
- البحث عن بدائل لتمويل العجز من خلال اللجوء للإستدانة أو التنازل عن بعض الاستثمارات،
- التحكم الجيد في تسيير تدفقات الخزينة المرتبطة بالأنشطة الإستغلالية لتحقيق فائض يساهم في تمويل عجز الخزينة وكذلك لتمويل استثماراتها؛

4- آفاق الدراسة:

- في الأخير يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بموضوع دراستنا، إذ يبقى مجرد محاولة تشويها بعض النقائص الناتجة عن بعض الصعوبات المتعقبة أساسا بغياب نظام سريان المعلومات، حيث تم الاكتفاء فقط بالمقابلة الشخصية لمسؤولي المؤسسة والإطلاع على الوثائق المقدمة من طرفها، إلا أن بحثنا قد يكون منظما لبحوث أخرى في المستقبل مثل:
- دراسة قياسية لدراسة تأثير الخزينة على الأداء المالي؛
- إعادة الدراسة الميدانية على مؤسسة مسعرة في البورصة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)دروس و تطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006 .
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)دروس و تطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011 .
- 3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)أجوبة .تمارين وحلول، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011 ، ص :171.
- 4- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية (سير الحسابات وتطبيقاتها)، الأوراق الزرقاء للنشر، الجزائر، 2011 .

ب- البحوث الجامعية :

- 1- حنان سيدروحو، دور سلوك الخزينة في تحقيق التوازن المالي، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر، 2014 تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013 .
- 2- حياة رزاق هبله، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015
- 3- أحمد حنيي، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:"دراسة حالة شركة الدراسات التقنية . بورقلة"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تقنيات الومية في المالية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015 .
- 4- أحمد صالح، استخدام جدول تدفقات الخزينة في التقييم المالي قصير الأجل:"دراسة حالة مؤسسة بروديك بورقلة"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية و المحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.
- 5- فانة سارة لحنون جوهر، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المديرية الجهوية-حوض بركاوي، 2017.
- 6- ربيعة كنيوة، فريدة كيحل، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للجلود ومشتقاته "وحدة جيغل"، 2015.

ت- القرارات والقوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم... .. مؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1430 هـ . الموافق ل 25 مارس 2009 م، المادة 21 ،الجزائر، 2008 .

ث- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- ABDMEZIEM AHCEN , memoire en vue d'obtention du diplome master, universite, mouloud maameri , tizi ousou, titré "L'impact de la gestion de trésorerie sur la situation financière de l'entreprise. Cas : Société du coton hydrophile SOCOTHYD, Boumerdès ",2019.
- 2- LEROUL Lounes, LARBI Aziz¹ , memoire en vue d'obtention du diplome master, universite, mouloud maameri , tizi ousou, titré " La gestion de la trésorerie au sein d'une entreprise économique. Cas du District Commercial NAFTAL.2015

قائمة الملاحق

طبع في: 11 15 24/06/2021
السنة المالية: 01/01/2017 الى 31/12/2017

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468



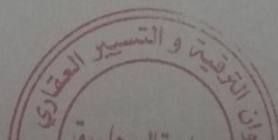
ميزانية - الأصول - وثيقة مؤقته

2016	2017	أصول	علامة	مبالغ الخام	مؤنات و حصارل القيم	صاف	صاف
		أصول غير حارية					
		فارق بين الافتشاء-المنتوج الايجابي او السلبي					
		تثبيتات معنوية					
		تثبيتات عينية					
		أرض					
		مباني					
		تثبيتات عينية أخرى					
		تثبيتات ممنوع امتلاكها					
		تثبيتات يجري إنجازها					
		تثبيتات مالية					
		معدات موضوعة موضع معادلة					
		معدات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
		معدات أخرى مشنة					
		فروص و أصول مالية أخرى غير حارية					
		صرفات موجلة على الأصل					
		حسابات الارتباط					
		مجموع الأصل غير الجاري					
		أصول حارية					
		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
		حسابات دائنة و استثمارات مماثلة					
		الريائن					
		المدفون الأخرين					
		الضرائب و ما شابهها					
		حسابات دائنة أخرى و استثمارات مماثلة					
		الموجودات و ما شابهها					
		الأموال الموطنة و الأصول المالية الحارية الأخرى					
		الحزينة					
		مجموع الأصول الجارية					
		المجموع العام للأصول					

رقم التعيين: 000133010812468

ميزانية - الأصول

2017	2018				
صافي	صافي	مؤات و صانول القيم	مبالغ الخام	علامة	أصول
					<u>أصول غير جارية</u>
					فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيبات معنوية
					تثبيبات عينية
	1,724,400.00		1,724,400.00		أرض
984,007,672.54	956,758,613.90		1,940,766,286.44		مبان
554,033.54	19,290,348.28		19,844,381.82		تثبيبات عينية أخرى
					تثبيبات ممنوح امتيازها
					تثبيبات يجري إنجازها
					تثبيبات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					ساهامات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبقة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
986,286,106.08	976,048,962.18		1,962,335,068.26		مجموع الأصل غير الجاري
					<u>أصول جارية</u>
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
199,157,310.57			199,157,310.57		الزبائن
98,549,402.09			98,549,402.09		المدينون الآخرون
1,148,656.17			1,148,656.17		الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
18,000,000.00			18,000,000.00		الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
5,770,125.07			5,770,125.07		الخزينة
322,625,493.90			322,625,493.90		مجموع الأصول الجارية
1,308,911,599.98	976,048,962.18		2,284,960,562.16		المجموع العام للأصول



طبع فی: 24/06/2021 11:19

السنة المالية 01/01/2019 الى 31/12/2019

رقم التعيين: 000133010812468

ميزانية - الأصول

2018	2019	ميزانية - الأصول
صافي	صافي	صافي
1,724,400 00	1,724,400 00	أصول غير حارية
940,880,924 10	999,885,362 34	فارق بين الافتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
588,690 88	19,508,615 31	تثبيطات معنوية
	20,097,306 19	تثبيطات عينية
		أرض
		مباني
		تثبيطات عينية أخرى
		تثبيطات ممنوح امتيازها
		تثبيطات يجري إنجازها
		تثبيطات مالية
		معدات موضوعة موضع معادلة
		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
		معدات أخرى مشقة
		قروض وأصول مالية أخرى غير حارية
		صرب موحدة على الأصل
943,194,014.98	1,019,393,977.65	مجموع الأصل غير الجاري
12,750 00	12,750 00	أصول حارية
226,852,088 41	226,852,088 41	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
84,898,036 11	84,898,036 11	حسابات دائنة واستخدامات معاملة
2,105,383 93	2,105,383 93	الربائن
		المدينون الآخرون
		الصرايب وما شابهها
		حسابات دائنة أخرى واستخدامات معاملة
18,000,000 00	18,000,000 00	الموجودات وما شابهها
17,251,166 36	17,251,166 36	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
349,119,424.81	349,119,424.81	الحزينة
1,292,313,439.79	1,019,393,977.65	مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول



طلع في 11/16/24/06/2021
السنة المالية 01/01/2017 إلى 31/12/2017

OPGI ILLIZI

رقم التعريف 000133010812468

2016	2017	علامة	ميزانية - الخصوم - وشبه مرفقة
	300,000 00		رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستغل به
			علاوات و احتياطات - احتياطات منحة (1)
			فرق إعادة التقييم
			فرق المعادلة (1)
	-68,783,158 53		نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1
	-949,871,094 04		رؤوس أموال خاصة أخرى / تحويل من جديد
			حصة الشركة المدسمة (1)
			حصة ذوي الأقلية 1
	-1,018,354,252 57		المجموع 1
	106,517,125 41		الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب - موجلة و مرصود لها
			ديون أخرى غير جارية
	2,112,298,883 55		موردين و منتجات ثابتة مسفاهة
	2,218,816,008 96		مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية
	235,039 07		موردين و حسابات ملحقه
	36,965,363 29		صرايب
	110,452,739 21		ديون أخرى
			حزينة سلبية
	147,653,141 57		مجموع الخصوم الجارية 3
	1,348,114,897 96		مجموع عام للخصوم

يستعمل فقط للمعرض في الحالات المالية - 1



طبع في		OPGI ILLIZI	
السنة المالية: 01/2018		رقم التعيين: 000133010812468	
ميزانية - الخصوم			
2018	علامة		
رؤوس الأموال الخاصة			
300,000.00		رأس مال تم إصداره	
		رأس مال غير مستعان به	
		علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1)	
		فوارق إعادة التقييم	
		فرق المعادلة(1)	
-36,580,580.87		نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1	
-1,021,085,835.75		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	
		حصة الشركة المدمجة(1)	
		حصة ذوي الأقلية 1	
-1,057,366,416.62		المجموع 1	
الخصوم غير الجارية			
110,649,855.41		قروض و ديون مالية	
		ضرائب - مؤجلة و مرصود لها	
		ديون أخرى غير جارية	
2,083,128,748.49		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	
2,193,778,603.90		مجموع الخصوم غير الجارية 2	
الخصوم الجارية			
4,290,033.82		موردون و حسابات ملحقه	
46,658,092.47		ضرائب	
121,551,286.41		ديون أخرى	
		حزينة سلبية	
172,499,412.70		مجموع الخصوم الجارية 3	
1,308,911,599.98		مجموع عام للخصوم	
يستعمل فقط للعرض في الحالات المالية - 1			

منع في 11 16 24/06/2021
السنة المالية 01/01/2017 إلى 31/12/2017

OPGI ILLIZI

رقم التعيين 000133010812468

حساب النتائج / طبيعة - وثيقة موقفة

2016	2017	علامة
	43,018,447.41	
		الخدمات و المنتجات الملحقة
		تعريف الحروب و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد البيع
		الإنتاج المثلث
		اعفاء الاستغلال
	43,018,447.41	1- إنتاج السنة المالية
	-1,257,810.27	لشروبات المستهلكة
	-4,455,015.78	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	-5,712,826.05	2- استهلاك السنة المالية
	37,305,621.36	3- القيمة المضافة للاستغلال (1+2)
	-62,281,316.69	أعفاء المستعملين
	-879,308.38	الرسوم و الرسوم و التعويضات المماثلة
	-25,855,003.71	4- إجمالي قايض الاستغلال
	3,534,402.60	المنتجات التشغيلية الأخرى
	-1,435,585.91	الأعفاء التشغيلية الأخرى
	-48,653,996.82	المخصصات للاهلاكات و الموقوفات و حصة القيمة
	-72,410,183.84	5- النتيجة التشغيلية
		الخدمات المالية
		الأعفاء المالية
	-72,410,183.84	6- النتيجة المالية
		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب الواجبة - تعريفات - حول النتائج العادية
	46,552,850.01	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	-118,963,033.85	مجموع أعفاء الأنشطة العادية
	-72,410,183.84	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	3,627,025.31	الخصم عن العادية - المنتجات (بطلب بيانها)
		الخصم عن العادية - الأعفاء (بطلب بيانها)
	3,627,025.31	9- النتيجة غير العادية
	-68,783,158.53	10- النتيجة الصافية للسنة المالية



ملحق في 24/06/2021 11 18
الفترة المالية 01/01/2018 الى 31/12/2018

OPGI ILLIZI

رقم التعيين 000133010812468

حساب النتائج / طبيعة

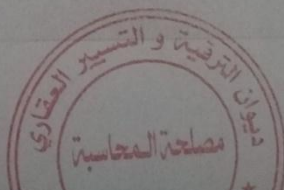
2017	2018	علامة
	50,018,073.33	
		البروات و المنتجات المملوكة
		تعرف البروات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
		الإنتاج المثلث
		إعانات الإستغلال
	50,018,073.33	1. انتاج السنة المالية
	-2,806,968.19	لشركات المستهلكة
	-2,582,502.34	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
	-5,389,470.53	2. استهلاك السنة المالية
	44,628,602.80	3. القيمة المضافة للإستغلال (1+2)
	-60,797,742.10	أعمال المستخدمين
	-1,030,202.42	المراسل و الرسوم و المدفوعات المعاملة
	-17,199,341.72	4. إجمالي قايض الإستغلال
	29,380,845.70	المنتجات المعملية الأخرى
	-12,171,189.87	الأعمال المعملية الأخرى
	-43,694,474.13	المخصصات للإهلاكات و البروات و خسائر القيمة
	44,924.74	لشركات على حساب القيمة و البروات
	-43,639,235.28	حساب الموقوف غير مصنف *****
		5. النتيجة المعملية
		النتائج المالية
		الأعمال المالية
		6. النتيجة المالية
	-43,639,235.28	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
		المراسل الواجب دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة - تعيرات - حول النتائج العادية
	79,443,843.77	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	-123,083,079.05	مجموع اعباء الأنشطة العادية
	-43,639,235.28	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	7,058,654.41	العصر عن العادية - المنتجات (مطلوب بينها
		العصر عن العادية - الأعباء (مطلوب بينها
	7,058,654.41	9. النتيجة غير العادية
	-36,580,580.87	10. النتيجة الصافية للسنة المالية



رقم التعيين: 000133010812468

حساب النتائج / طبيعة

2019	علامة
54,301,130.23	المبيعات و المنتجات الملحقة
	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
	الإنتاج المثبت
	إعانات الإستغلال
54,301,130.23	1- إنتاج السنة المالية
-1,849,342.20	المشتريات المستهلكة
-4,553,229.65	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
-6,402,571.85	2- استهلاك السنة المالية
47,898,558.38	3- القيمة المضافة للإستغلال (1+2)
-61,504,738.29	أعباء المستخدمين
-1,179,107.00	الضرائب و الرسوم و المنفوعات المماثلة
-14,785,286.91	4- إجمالي فائض الاستغلال
243,307.30	المنتجات العملية الأخرى
-98,245.21	الأعباء العملية الأخرى
-43,345,015.47	المخصصات للإستهلاكات و المؤنات و خسارة القيمة
	استرجاع على خسائر القيمة و المؤنات
-57,985,240.29	5- النتيجة العملية
315,000.00	المنتجات المالية
	الأعباء المالية
315,000.00	6- النتيجة المالية
-57,670,240.29	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية
54,859,437.53	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-112,529,677.82	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-57,670,240.29	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
5,170,078.36	العصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
	العصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
5,170,078.36	9- النتيجة غير العادية
-52,500,161.93	10- النتيجة الصافية للسنة المالية



ملع في 24/06/2021 11.16
السنة المالية: 01/01/2017 إلى 31/12/2017

OPGI ILLIZI

رقم التعيين 000133010812468

جدول سيولة الخزينة - وثيقة مؤقتة

2016	2017	علامة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
	88,430,862.13	التصاريص المقنونة من عند الرئيس
	-69,559,649.01	السلع المدفوعة للموردين و المستخدمين
	-79,571.30	الودع والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
	783,816.77	الضرائب عن النتائج المدفوعة
	19,575,458.59	العمليات في انتظار التصنيف
	196,649.01	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
	19,772,107.60	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية [بحسب توصيحتها]
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية أ
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
	-120,500.00	السحوبات عن اقتناء تسيقات عينية أو معنوية
		التصاريص عن عمليات التنازل عن تسيقات عينية أو معنوية
		السحوبات عن اقتناء تسيقات مالية
		التصاريص عن عمليات التنازل عن تسيقات مالية
		الودع التي تم تحصيلها عن التوظفات المالية
		الحصص والإسهامات المقنونة من النتائج المستلمة
	-120,500.00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار ب
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التصاريص في أعقاب إصدار أسهم
		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		التصاريص المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	-355,275.00	تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	-355,275.00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ج
		تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة
	19,296,332.60	تغير أموال الخزينة في الفترة + - - - - ج
	3,354,499.12	أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
	22,650,831.72	أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية
	19,296,332.60	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
	88,079,491.13	المقاربة مع النتيجة المحاسبية



طبع في 11:19 24/06/2021

السنة المالية 01/01/2018 إلى 31/12/2018

OPGI ILLIZI

رقم التعيين 000133010812468

جدول سيولة الخزينة

2017	2018	علامة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
49,306,235.57		الحاصلات المفوضة من عدد الزبائن
-60,482,621.89		البالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
-151,502.91		الواردات المصاريف المالية الأخرى المدفوعة
8,216.00		الصرف عن النتائج المدفوعة
1,341,806.66		المبالغ في انتظار التصنيف
-18,000,000.00		الحاصلات المالية
-27,977,866.57		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
7,093,939.92		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية [بحسب توصيحتها]
-20,883,926.65		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
		السحوبات عن اقتناء تسييلات عينية أو معنوية
		الحاصلات عن عمليات التنازل عن تسييلات عينية أو معنوية
		السحوبات عن اقتناء تسييلات مالية
		الحاصلات عن عمليات التنازل عن تسييلات مالية
		الواردات التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
		الحصص والإسقاط المفوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		الحاصلات في أعقاب إصدار أسهم
4,186,000.00		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-182,780.00		الحاصلات المتأتية من الفروض أو الدفوع الأخرى المماثلة
4,003,220.00		تسديد الفروض أو الدفوع الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ج
-16,880,706.65		تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
22,650,831.72		تغير أموال الخزينة في الفترة ا + ب + ج
5,770,125.07		أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
-16,880,706.65		أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية
19,699,874.22		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية



البيان		2018	2019	ملاحظة
مبلغ في 24/06/2021				
السنة المالية 01/01/2019 إلى 31/12/2019				
OPGI ILIZ				
رقم التحصيل 000133010812468				
جدول سيولة الخزينة				
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية				
التحصيلات المتوقعة من عدد الزبائن		63,815,975.62		
لدينا المدفوعة للتوريدات والمشتريات		61,718,748.03		
لقد تم تحصيلها من المبالغ المتأتية من الأنشطة التشغيلية		-142,687.68		
لدينا من المبالغ المدفوعة		4,501.10		
التغيرات في احتياجز التصفية		-377,525.19		
تغيرات أموال الخزينة قبل التعديل		1,581,515.82		
تغيرات أموال الخزينة المتوقعة بالتعديل		5,305,035.01		
مجموع تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية		6,886,550.83		
مصاريف تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية				
لدينا من المبالغ المدفوعة				
لدينا من المبالغ المدفوعة				
لدينا من المبالغ المدفوعة				
لقد تم تحصيلها من المبالغ المدفوعة		315,000.00		
مجموع المصاريف الاستثمارية		315,000.00		
مصاريف تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية				
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية				
لدينا من المبالغ المدفوعة				
لدينا من المبالغ المدفوعة		5,720,000.00		
لدينا من المبالغ المدفوعة		-1,440,509.54		
لدينا من المبالغ المدفوعة		4,279,490.46		
مصاريف تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية				
تغير أموال الخزينة في الفترة		11,481,041.29		
أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية		5,770,125.07		
أموال الخزينة ومعدلاتها عند إغلاق السنة المالية		17,251,166.36		
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		11,481,041.29		
المقارنة مع النتيجة المحاسبية		63,981,203.22		



قائمة المحتويات

الإهداء	3
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	X
قائمة الملاحق	XII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول تسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية....	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لتسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة.....	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تسيير الخزينة.....	3
المطلب الثاني: التحليل الوظيفي للخزينة.....	5
المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة	13
المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية السابقة	22
المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية	23
المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....	25
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.....	29
تمهيد	30
المبحث الأول: نظرة عامة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية	
البيزي.....	30
المطلب الأول: لمحة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري.....	31
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.....	33
المطلب الثالث: أهداف ومهام ديوان الترقية والتسيير العقاري.....	33

34	المبحث الثاني: تقديم مصلحة الدراسة.....
34	المطلب الأول: دائرة المالية والمحاسبة للديوان.....
36	المطلب الثاني: تقديم مصلحة المحاسبة.....
36	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لديوانات وت العقاري.....
36	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية والمختصرة للديوان.....
42	المطلب الثاني: دراسة جدول حسابات النتائج.....
45	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....
47	المطلب الرابع: الخزينة.....
	المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي لديوانات وت العقاري باستخدام النسب المالية ومؤشرات
48	المردودية.....
48	المطلب الأول: حساب نسب السيولة للفترة (2017-2019).....
50	المطلب الثاني: حساب نسب النشاط والتمويل للفترة (2017-2019).....
55	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وفق تدفقات الخزينة.....
59	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم تدفقات الخزينة للفترة (2017-2019).....
63	الخاتمة.....
69	المصادر والمراجع.....
71	الملاحق.....